# مستخرج من محضر المجلس العلمي للكلية

## المنعقد بتاريخ: 06 مارس 2024

بناء على محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ: **06 مارس 2024** وفي محور جدول الأعمال **النقطة رقم 04** : المصادقة على تقارير الخبرة الإيجابية لتقييم مطبوعة بيداغوجية و اعتمادها.

**للدكتور : حاجي عبد الحليم،**

**تحت عنوان: "منهجية البحث العلمي "، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون الأعمال**

و المحكمة من طرف الخبراء الذين تم تعيينهم في المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ: **20 ديسمبر 2023** والآتية أسماؤهم:

| | | |
|---|---|---|
| **الدكتورة:** بلقمري ناهد | رتبة أستاذ محاضر أ | جامعة برج بوعريريج |
| **الدكتور:** بكيس عبد الحفيظ | رتبة أستاذ محاضر أ | جامعة برج بوعريريج |
| **الدكتورة:** بوجادي صليحة | رتبة أستاذ محاضر أ | جامعة برج بوعريريج |

تم اعتماد المطبوعة.

سلمت هذه الشهادة بطلب من المعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

**برج بوعريريج في: 06 مارس 2024**

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي للكلية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

# منهجية البحث العلمي

## في العلوم القانونية

**محاضرات موجهة لطلبة الماستر السنة أولى قانون اعمال**

**السداسي الأول**

إعداد الدكتور: حاجي عبد الحليم

السنة الجامعية 2024/2023

**مقدمة:**

تُعد المنهجية العلمية القانونية أحد أهم الأدوات التي تساعد الباحث القانوني على الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة في مجال القانون. ولذلك، لا بد من أن يتقن الباحث القانوني المنهجية العلمية، ويفهم مبادئها وقواعدها، حتى يكون قادرًا على إجراء بحث علمي قانوني متميز. وتُعرف المنهجية العلمية بأنها مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم عملية البحث العلمي، وتساعد الباحث على الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة. وفي مجال القانون، تتمثل المنهجية العلمية في مجموعة الأساليب والخطوات التي يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة قانونية معينة، وتحليلها، وتفسيرها، وتقديم نتائج البحث بطريقة منطقية وعلمية. وتتعدد مناهج البحث العلمي القانونية، وتختلف من ظاهرة قانونية إلى أخرى، ومن الباحث إلى الآخر. إلا أن هناك مجموعة من الخطوات الأساسية التي تشترك فيها جميع مناهج البحث العلمي القانونية، وفي هذه المحاضرات الموجهة لطلبة السنة الاولي ماستر تخصص قانون أعمال، تستهدف تزويد الطلاب بمجموعة من المهارات والمعارف اللازمة للبحث العلمي القانوني. وتشمل هذه المهارات والمعارف ما يلي:

- ✓ القدرة على تحديد المشكلة القانونية :وتتمثل في تحديد الظاهرة القانونية التي سيتم دراستها.
- ✓ القدرة على جمع المعلومات القانونية :وتتمثل في جمع المعلومات القانونية المتعلقة بالظاهرة القانونية التي تم تحديدها.
- ✓ القدرة على تحليل المعلومات القانونية :وتتمثل في تحليل المعلومات القانونية التي تم جمعها، وتفسيرها، وربطها ببعضها البعض. وتقديمها بطريقة منطقية وعلمية.

وتهدف المنهجية العلمية القانونية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة في مجال القانون :وذلك من خلال تطبيق الأساليب العلمية في دراسة الظواهر القانونية.
- ✓ تحليل الظواهر القانونية بشكل منطقي وموضوعي :وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية في تحليل المعلومات القانونية.

- ✓ تفسير القوانين بشكل سليم :وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية في تفسير النصوص القانونية. وتقديم توصيات ومقترحات عملية بناءً على نتائج البحث.

ولذلك، فإن تدريس المنهجية العلمية القانونية يعد أمرًا أساسيًا في إعداد الباحثين القانونيين، حيث يساعدهم على اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لإجراء بحث علمي قانوني متميز. وتعني هذه المحاضرات بشرح المنهجية العلمية ومبادئ البحث العلمي في العلوم القانونية. كما تعني بالتطرق إلى أهم مفاهيم البحث العلمي القانوني وأهم المناهج التي يستخدمها الباحث القانوني وذلك وفقا لما جاء في مقرر المادة.

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي: يتضمن هذا المحور، ووفقا لما جاء في مقرر المادة.

المحور الأول: مفهوم المناهج وأهميتها يتضمن هذا المحور، ووفقا لما جاء في مقرر المادة. المواضيع التالية:

الموضوع الأول: البحث العلمي: يُعدّ البحث العلمي أداةً أساسيةً لفهم العالم من حولنا، وتطوير المعرفة الإنسانية في مختلف المجالات. يهدف البحث العلمي إلى جمع المعلومات وتحليلها، واستخلاص النتائج، سيتناول هذا الموضوع النقاط التالية:

- ✓ تعريف البحث العلمي.
- ✓ خصائص البحث العلمي.
- ✓ اهداف البحث العلمي.
- ✓ أهمية البحث العلمي.
- ✓ أمثلة عن أهمية البحث العلمي.
- ✓ أنواع البحث العلمي.
- ✓ المهارات الأساسية التي تقوم عليها البحوث

الموضوع الثاني المعرفة العلمية: تُعدّ المعرفة عنصرًا أساسيًا لفهم النظام القانوني وتطبيقه بشكل فعّال. تهدف هذه المعرفة إلى إكساب الفرد فهمًا للقوانين والأنظمة القانونية، وتطوير مهاراته في تحليل القضايا القانونية، وتطبيق القوانين بشكل صحيح، كما تُعدّ ضروريةً لممارسة البحث العلمي. سيتناول هذا الموضوع النقاط التالية:

- ✓ مفهوم المعرفة العلمية.

- ✓ خصائص المعرفة العلمية
- ✓ طرق الوصول الى المعرفة العلمية

المحور الثاني: مناهج البحث العلمي: يتضمن هذا المحور، ووفقا لما جاء في مقرر المادة. المحاضرات التالية:

- ✓ المنهج التحليلي.
- ✓ المنهج الوصفي.
- ✓ المنهج التحليلي الوصفي
- ✓ المنهج التاريخي
- ✓ المنهج الاستنباطي
- ✓ المنهج الاستقرائي
- ✓ المنهج المقارن

## المحور الأول

## مفهوم البحث العلمي

يُعد البحث القانوني أحد أهم الأدوات التي يستخدمها الباحثون القانونيون لدراسة الظواهر القانونية وتحليلها وتفسيرها. ويُعرف البحث القانوني بأنه عملية منهجية يتبعها الباحثون القانونيون لدراسة ظاهرة قانونية معينة، وتحليلها، وتفسيرها، وتقديم نتائج البحث بطريقة منطقية وعلمية

وتتعدد مجالات البحث القانوني، حيث يمكن أن يتناول البحث القانوني موضوعًا محددًا، مثل قانون الأسرة، أو قانون العقود، أو قانون العقوبات، أو يمكن أن يتناول البحث القانوني موضوعًا عامًا، مثل تطور القانون، أو علاقة القانون بالمجتمع، أو دور القانون في تحقيق العدالة.

إن الوصول للمعلومات والبيانات الصادقة والدقيقة وتناول المواضيع المختلفة والمتباينة وفق اطر سليمة واضحة المعالم، متجلية الخطوات هو من أكثر ما يهم طلبة القانون بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم الفكرية، ولذلك يعد البحث العلمي كأداة ووسيلة لتفكيك القضايا والإشكالات القانونية المختلفة، حيث ترسخ المعلومات به ويتسع أفق المعرفة المنهجية المستندة على البحث والتنقيب والاستقصاء والتفكير والحجة والبرهان. تبعا لذلك سوف نتناول في هذا المحور أهم المفاهيم المد خلية للبحث العلمي، ووفقا لما جاء في مقرر المادة. على النحو التالي:

المحاضرة الأولى: مقدمة في البحث العلمي القانوني

أولا: تعريف البحث العلمي: إن البحث العلمي هو مصطلح مركب من كلمتين هما: البحث والعلمي

- ✓ البحث: يقصد بالبحث بذل مجهود في موضوع من المواضيع لغرض الوصول إلى نتيجة. كما يعني البحث الطلب والتفتيش والتقصي لحقيقة من الحقائق.
- ✓ علمي: هي صفة منسوبة إلي العلم، الأمر الذي يستوجب تعريف العلم وتحديد معناه وكذا القيام بعملية تميزه عما يقاربه ويشابهه من مصطلحات. وتعني كلمة "علم" إدراك الشيء بحقيقته، وهو اليقين والمعرفة والعلم اصطلاحا هو جملة الحقائق والوقائع والنظريات.

البحث العلمي هو نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع حيث يسعي إلى كشف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعيه من اجل معرفة الارتباط بين الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة التفسيرية، كما يعرف بأنه عملية منظمة تتبع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها [1].

البحث العلمي هو عملية منهجية وهادفة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات بهدف الوصول إلى نتائج جديدة ومفيدة. ويشمل البحث العلمي مجموعة من الخطوات والإجراءات، مثل اختيار .الموضوع، وجمع البيانات، وتحليل البيانات، وكتابة التقرير البحثي

أما البحث العلمي القانوني فهو نوع من البحث العلمي يركز على دراسة وتحليل المواضيع القانونية. ويستخدم الباحثون القانونيون مجموعة من الأساليب العلمية والأدوات البحثية لدراسة هذه المواضيع، مثل التحليل القانوني، والتحليل الاجتماعي، والتحليل الاقتصادي

تعريف البحث العلمي القانوني:

يمكن تعريف البحث العلمي القانوني بأنه مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يقوم بها الباحث القانوني بهدف دراسة وتحليل وتفسير المواضيع القانونية، وذلك باستخدام الأساليب العلمية والأدوات البحثية المناسبة [2].

خصائص البحث العلمي القانوني

يتميز البحث العلمي القانوني بمجموعة من الخصائص، منها:

- ✓ استخدام الأساليب العلمية في دراسة وتحليل المواضيع القانونية.
- ✓ التركيز على حل المشكلات القانونية.
- ✓ اتباع معايير الدقة والموضوعية في البحث.

(1) عبد العزيز سرحان، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 21-22.

(2) محمد عبد الله زيدان، منهجية البحث العلمي في القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص13.

- الموضوعية يعني أن يكون البحث العلمي القانوني مبنيًا على الحقائق والمعلومات الدقيقة، وأن يكون بعيدًا عن التحيزات الشخصية أو العاطفية [1].

أهداف البحث العلمي القانوني

البحث العلمي القانوني هو عملية منهجية وهادفة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات القانونية بهدف الوصول إلى نتائج جديدة ومفيدة، والتي يمكن استخدامها في تطوير المعرفة القانونية وحل المشكلات القانونية. ويحظى البحث العلمي القانوني بأهمية كبيرة في مجال القانون، حيث أنه يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

.1تطوير المعرفة القانونية: يساهم البحث العلمي القانوني في تطوير المعرفة القانونية وإثراءها بالمعارف الجديدة، وذلك من خلال دراسة وتحليل المواضيع القانونية المختلفة، وتقديم رؤى جديدة حولها. ويشمل ذلك دراسة تاريخ القانون وتطوره، ودراسة القواعد القانونية الحالية، ودراسة النظريات القانونية المختلفة.

.2حل المشكلات القانونية: يساهم البحث العلمي القانوني في حل المشكلات القانونية التي تواجه المجتمع، وذلك من خلال دراسة هذه المشكلات وتقديم حلول مبتكرة لها. وتشمل هذه المشكلات مشكلات تطبيق القانون، ومشكلات تفسير القانون، ومشكلات التعارض بين القوانين.

.3تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة: يساهم البحث العلمي القانوني في تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة، وذلك من خلال دراسة وتحليل القوانين وتطبيقها بشكل عادل. ويشمل ذلك دراسة مدى فعالية القانون في تحقيق أهدافه، ودراسة المشكلات التي تواجه تطبيق القانون، واقتراح حلول لتحسين تطبيق القانون.

.4المساهمة في تطوير التشريعات والقوانين: يساهم البحث العلمي القانوني في تطوير التشريعات والقوانين، وذلك من خلال دراسة وتحليل المشكلات التي تواجه هذه التشريعات والقوانين، وتقديم مقترحات لإصلاحها. ويشمل ذلك دراسة مدى فعالية التشريعات والقوانين في تحقيق أهدافها، ودراسة المشكلات التي تواجه تنفيذ التشريعات والقوانين، واقتراح حلول لتحسين التشريعات والقوانين.

---

[1] محمد فوزي عبد اللطيف، البحث العلمي في القانون، دار الثقافة الجامعية، المنصورة، 2021.ص 25.

.5توعية المجتمع بالقوانين والحقوق والواجبات: يساهم البحث العلمي القانوني في توعية المجتمع بالقوانين والحقوق والواجبات، وذلك من خلال نشر نتائج البحوث العلمية القانونية في وسائل الإعلام المختلفة. ويشمل ذلك نشر المعرفة القانونية بين أفراد المجتمع، وتعزيز الوعي بحقوق وواجبات الأفراد في المجتمع.

أهمية أهداف البحث العلمي القانوني

تلعب أهداف البحث العلمي القانوني دورًا مهمًا في تطوير المجتمع وتعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة. وفيما يلي بعض الأمثلة على أهمية هذه الأهداف:

- ✓ أهمية تطوير المعرفة القانونية :تساهم المعرفة القانونية في فهم المجتمع وتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات. كما تساهم في تطوير الأفكار والنظريات القانونية الجديدة، والتي يمكن استخدامها في حل المشكلات القانونية.
- ✓ أهمية حل المشكلات القانونية :تواجه المجتمعات العديد من المشكلات القانونية، مثل مشكلات الجريمة والعنف والفساد. ويساهم البحث العلمي القانوني في حل هذه المشكلات من خلال تقديم حلول مبتكرة لها.
- ✓ أهمية تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة :تساهم سيادة القانون وتحقيق العدالة في خلق مجتمع آمن وعادل. ويساهم البحث العلمي القانوني في تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة من خلال دراسة وتحليل القوانين وتطبيقها بشكل عادل.
- ✓ أهمية تطوير التشريعات والقوانين :تتغير احتياجات المجتمع باستمرار، مما يتطلب تطوير التشريعات والقوانين بشكل مستمر. ويساهم البحث العلمي القانوني في تطوير التشريعات والقوانين من خلال دراسة وتحليل المشكلات التي تواجه هذه التشريعات والقوانين، وتقديم مقترحات لإصلاحها.
- ✓ أهمية توعية المجتمع بالقوانين والحقوق والواجبات :تساهم المعرفة القانونية في تعزيز الوعي بالقوانين والحقوق والواجبات. ويساهم البحث العلمي القانوني في توعية المجتمع بالقوانين والحقوق والواجبات من خلال نشر نتائج البحوث العلمية القانونية في وسائل الإعلام المختلفة

أهمية البحث العلمي القانوني

البحث العلمي القانوني هو عملية منهجية وهادفة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات القانونية بهدف الوصول إلى نتائج جديدة ومفيدة، والتي يمكن استخدامها في تطوير المعرفة القانونية وحل المشكلات القانونية. ويحظى البحث العلمي القانوني بأهمية كبيرة في مجال القانون، حيث أنه يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- ✓ تطوير المعرفة القانونية :يساهم البحث العلمي القانوني في تطوير المعرفة القانونية وإثراءها بالمعارف الجديدة، وذلك من خلال دراسة وتحليل المواضيع القانونية المختلفة، وتقديم رؤى جديدة حولها. ويشمل ذلك دراسة تاريخ القانون وتطوره، ودراسة القواعد القانونية الحالية، ودراسة النظريات القانونية المختلفة.
- ✓ حل المشكلات القانونية :يساهم البحث العلمي القانوني في حل المشكلات القانونية التي تواجه المجتمع، وذلك من خلال دراسة هذه المشكلات وتقديم حلول مبتكرة لها. وتشمل هذه المشكلات مشكلات تطبيق القانون، ومشكلات تفسير القانون، ومشكلات التعارض بين القوانين.
- ✓ المساهمة في تطوير المعرفة القانونية، وتقديم حلول للمشكلات القانونية، ورفع مستوى الوعي القانوني لدى المجتمع [1].
- ✓ تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة :يساهم البحث العلمي القانوني في تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة، وذلك من خلال دراسة وتحليل القوانين وتطبيقها بشكل عادل. ويشمل ذلك دراسة مدى فعالية القانون في تحقيق أهدافه، ودراسة المشكلات التي تواجه تطبيق القانون، واقتراح حلول لتحسين تطبيق القانون.
- ✓ المساهمة في تطوير التشريعات والقوانين :يساهم البحث العلمي القانوني في تطوير التشريعات والقوانين، وذلك من خلال دراسة وتحليل المشكلات التي تواجه هذه التشريعات والقوانين، وتقديم مقترحات لإصلاحها. ويشمل ذلك دراسة مدى فعالية التشريعات والقوانين في تحقيق أهدافها، ودراسة المشكلات التي تواجه تنفيذ التشريعات والقوانين، واقتراح حلول لتحسين التشريعات والقوانين.

[1] محمد أحمد عبد الكريم، البحث العلمي في التخصصات القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 37.

- ✓ توعية المجتمع بالقوانين والحقوق والواجبات :يساهم البحث العلمي القانوني في توعية المجتمع بالقوانين والحقوق والواجبات، وذلك من خلال نشر نتائج البحوث العلمية القانونية في وسائل الإعلام المختلفة. ويشمل ذلك نشر المعرفة القانونية بين أفراد المجتمع، وتعزيز الوعي بحقوق وواجبات الأفراد في المجتمع.

أمثلة على أهمية البحث العلمي القانوني

فيما يلي بعض الأمثلة على أهمية البحث العلمي القانوني [1]:

- ✓ أدى البحث العلمي القانوني إلى تطوير المعرفة القانونية في مجال القانون الجنائي، حيث أدت الدراسات العلمية إلى تطوير نظريات جديدة حول الجريمة والعقاب، وإلى تقديم حلول مبتكرة لمشكلات تطبيق القانون الجنائي.
- ✓ ساهم البحث العلمي القانوني في حل مشكلة ازدحام المحاكم، حيث أدى إلى تطوير أساليب جديدة لحل النزاعات خارج إطار القضاء، وإلى تطوير آليات جديدة لفض النزاعات في أسرع وقت ممكن.
- ✓ ساعد البحث العلمي القانوني في تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة، حيث أدى إلى تطوير معايير جديدة لتطبيق القانون بشكل عادل، وإلى تقديم حلول مبتكرة لمشكلات تطبيق القانون.
- ✓ ساهم البحث العلمي القانوني في تطوير التشريعات والقوانين، حيث أدى إلى دراسة وتحليل المشكلات التي تواجه التشريعات والقوانين، وإلى تقديم مقترحات لإصلاحها.
- ✓ ساهم البحث العلمي القانوني في توعية المجتمع بالقوانين والحقوق والواجبات، حيث أدى إلى نشر المعرفة القانونية بين أفراد المجتمع، وإلى تعزيز الوعي بحقوق وواجبات الأفراد في المجتمع.

[1] عبد العزيز سرحان، مرجع سابق، 37-38.

أنواع البحث العلمي القانوني

البحث العلمي القانوني هو مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يقوم بها الباحث القانوني بهدف دراسة وتحليل وتفسير المواضيع القانونية، وذلك باستخدام الأساليب العلمية والأدوات البحثية المناسبة. ويمكن تقسيم البحث العلمي القانوني إلى نوعين ، هما [1]:

البحث النظري: هو البحث الذي يركز على دراسة القواعد القانونية والنظريات القانونية. ويهدف هذا النوع من البحث إلى تطوير المعرفة القانونية وإثراءها بالمعارف الجديدة، وحل المشكلات القانونية وتقديم حلول قانونية مبتكرة.

خصائص البحث النظري: يتميز البحث النظري بمجموعة من الخصائص، منها:

- ✓ التركيز على دراسة القواعد القانونية والنظريات القانونية.
- ✓ استخدام الأساليب العلمية في الدراسة والتحليل.
- ✓ الاعتماد على المصادر القانونية النظرية، مثل الكتب والمراجع القانونية والدراسات والبحوث السابقة.

البحث التطبيقي: هو البحث الذي يركز على دراسة تطبيقات القواعد القانونية في الواقع. ويهدف هذا النوع من البحث إلى دراسة مدى فعالية القواعد القانونية في تحقيق أهدافها، وحل المشكلات القانونية في الواقع.

خصائص البحث التطبيقي: يتميز البحث التطبيقي بمجموعة من الخصائص، منها:

- ✓ التركيز على دراسة تطبيقات القواعد القانونية في الواقع.
- ✓ استخدام الأساليب العلمية في الدراسة والتحليل.
- ✓ الاعتماد على المصادر القانونية الواقعية، مثل الأحكام القضائية والتقارير والدراسات الميدانية.

[1] قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام المعلومات، دار البازوري،العلمية، عمان، 1999، ص47..

أمثلة على البحث التطبيقي

- ✓ بحث علمي يهدف إلى دراسة تطبيق قانون العقوبات في الواقع.
- ✓ بحث علمي يهدف إلى دراسة تأثير القانون المدني على التجارة الإلكترونية..

مقارنة بين البحث النظري والبحث التطبيقي

يمكن مقارنة البحث النظري والبحث التطبيقي من خلال الجدول التالي:

| الخصائص | البحث النظري | البحث التطبيقي |
|---|---|---|
| التركيز | القواعد القانونية والنظريات القانونية | تطبيقات القواعد القانونية في الواقع |
| الأهداف | تطوير المعرفة القانونية وإثراءها بالمعارف الجديدة، وحل المشكلات القانونية وتقديم حلول قانونية مبتكرة | دراسة مدى فعالية القواعد القانونية في تحقيق أهدافها، وحل المشكلات القانونية في الواقع |
| الأسلوب | التحليل والاستنباط | التحليل والوصف |
| المصادر | المصادر القانونية النظرية | المصادر القانونية الواقعية |

وبالمختصر يتميز البحث النظري بتركيزه على دراسة القواعد القانونية والنظريات القانونية، وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية والأدوات البحثية المناسبة. أما البحث التطبيقي، فيتميز بتركيزه على دراسة تطبيقات القواعد القانونية في الواقع، وذلك من خلال دراسة مدى فعالية هذه القواعد في تحقيق أهدافها.

## المحاضرة الثانية: جمع المعلومات القانونية

تعد مهارة جمع المعلومات القانونية وتبويبها من المهارات الأساسية التي يحتاجها كل فرد في حياته، سواء كان طالبًا أو محاميًا فهي تمكن الفرد من الحصول على المعلومات القانونية التي يحتاجها بشكل منظم وفعال، مما يساعده على فهمها وتحليلها بشكل أفضل.

تعريف مهارة جمع المعلومات القانونية وتبويبها: يمكن تعريف مهارة جمع المعلومات القانونية وتبويبها بأنها القدرة على الحصول على المعلومات القانونية التي يحتاجها الفرد بشكل منظم وفعال، مما يساعده على فهمها وتحليلها بشكل أفضل.

أهمية مهارة جمع المعلومات القانونية وتبويبها: تتمثل أهمية مهارة جمع المعلومات القانونية وتبويبها في أنها تمكن الفرد من:

- ✓ فهم القانون بشكل أفضل [1]: حيث تساعد الفرد على فهم المفاهيم القانونية والقواعد القانونية والأحكام القانونية.
- ✓ اتخاذ القرارات القانونية الصحيحة: حيث تساعد الفرد على اتخاذ القرارات القانونية التي تتوافق مع القانون.
- ✓ إعداد الوثائق القانونية بشكل صحيح: حيث تساعد الفرد على إعداد الوثائق القانونية التي تتوافق مع القانون.
- ✓ الدفاع عن حقوقه ومصالحه القانونية: حيث تساعد الفرد على الدفاع عن حقوقه ومصالحه القانونية أمام القضاء.

مصادر المعلومات القانونية: تتعدد مصادر المعلومات القانونية، ويمكن تقسيمها إلى مصادر تقليدية ومصادر إلكترونية، ومنها:

- ✓ المصادر التقليدية: مثل الكتب والمراجع والمجلات والصحف.

---

[1] محمد عبد اللطيف، فهم القانون :مقدمة سهلة للقانون والقانون الجنائي والقانون المدني، دار النهضة العربية، ط1، 2018، ص15

- ✓ المصادر الإلكترونية: [1]: مثل المواقع الإلكترونية والمجلات الإلكترونية والقواعد القانونية الإلكترونية.

مهارات جمع المعلومات القانونية: تتضمن مهارة جمع المعلومات القانونية مجموعة من المهارات، منها

- ✓ تحديد أهداف جمع المعلومات: حيث يجب على الفرد تحديد أهدافه من جمع المعلومات القانونية قبل البدء في عملية الجمع.
- ✓ تحديد مصادر المعلومات المناسبة: حيث يجب على الفرد تحديد مصادر المعلومات المناسبة لأهدافه من جمع المعلومات.
- ✓ جمع المعلومات بشكل فعال: حيث يجب على الفرد جمع المعلومات بشكل فعال من المصادر المناسبة.
- ✓ تقييم المعلومات: حيث يجب على الفرد تقييم المعلومات التي جمعها للتأكد من صحتها وملاءمتها لأهدافه.

مهارات تبويب المعلومات القانونية: تتضمن مهارة تبويب المعلومات القانونية مجموعة من المهارات، منها:

- ✓ تنظيم المعلومات بشكل منظم: حيث يجب على الفرد تنظيم المعلومات بشكل منظم حتى يتمكن من فهمها وتحليلها بشكل أفضل.
- ✓ عرض المعلومات بشكل واضح ومفهوم: حيث يجب على الفرد عرض المعلومات بشكل واضح ومفهوم حتى يتمكن الآخرين من فهمها.
- ✓ استخدام أدوات تبويب المعلومات بشكل فعال: حيث يمكن استخدام أدوات تبويب المعلومات لتبسيط عملية التنظيم والعرض.

أنواع المعلومات القانونية: تتنوع المعلومات القانونية التي يحتاجها الفرد، ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع، منها [2]:

---

[1] أحمد عاطف، مهارة البحث القانوني، دار الفكر العربي، ط1، 2021، ص15

المعلومات القانونية الأساسية تتضمن المعلومات القانونية الأساسية ما يلي:

- ✓ القوانين: وهي القواعد القانونية التي تصدرها السلطة التشريعية.
- ✓ القواعد: وهي القواعد القانونية التي تصدرها السلطة التنفيذية.
- ✓ الأحكام: وهي القرارات التي تصدرها السلطة القضائية.

المعلومات القانونية التطبيقية: تتضمن المعلومات القانونية التطبيقية ما يلي:

- ✓ السوابق القضائية: وهي أحكام صادرة من القضاء في قضايا سابقة.
- ✓ الأحكام الإدارية: وهي قرارات صادرة من الجهات الإدارية في قضايا إدارية.

المعلومات القانونية المتخصصة: تتضمن المعلومات القانونية المتخصصة ما يلي:

- ✓ المعلومات القانونية المتعلقة بمجال معين: مثل المعلومات القانونية المتعلقة بالقانون المدني أو القانون الجنائي أو القانون التجاري.
- ✓ المعلومات القانونية المتعلقة بدولة معينة: مثل المعلومات القانونية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة أو دولة فرنسا أو دولة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ المعلومات القانونية المتعلقة بفترة زمنية معينة: مثل المعلومات القانونية المتعلقة بالقانون الروماني أو القانون الإسلامي أو القانون الحديث.

<u>أهمية تحديد أنواع المعلومات القانونية</u>

يساعد تحديد أنواع المعلومات القانونية الفرد على تحديد مصادر المعلومات المناسبة لجمع المعلومات التي يحتاجها. فمثلًا، إذا كان الفرد يحتاج إلى معلومات قانونية أساسية، فيمكنه اللجوء إلى مصادر المعلومات التقليدية، مثل الكتب والمراجع والمجلات. أما إذا كان يحتاج إلى معلومات قانونية تطبيقية، فيمكنه اللجوء إلى مصادر المعلومات الإلكترونية، مثل المواقع الإلكترونية والمجلات الإلكترونية.

---

[2] حمد أمين عزب، التفكير القانوني، دار الكتاب الجامعي، الطبعة2، 2022، ص 20.

تقنيات جمع المعلومات القانونية: [1]: تتعدد تقنيات جمع المعلومات القانونية، ويمكن تقسيمها إلى تقنيات تقليدية وتقنيات إلكترونية.

التقنيات التقليدية: تتضمن التقنيات التقليدية لجمع المعلومات القانونية ما يلي:

- ✓ البحث في الكتب والمراجع والمجلات القانونية: وهي الوسيلة التقليدية لجمع المعلومات القانونية.
- ✓ البحث في السوابق القضائية: وهي أحكام صادرة من القضاء في قضايا سابقة.
- ✓ البحث في الأحكام الإدارية: وهي قرارات صادرة من الجهات الإدارية في قضايا إدارية.
- ✓ البحث في الدوريات القانونية: وهي المجلات والصحف المتخصصة في القانون.
- ✓ البحث في المواقع الإلكترونية القانونية: وهي المواقع الإلكترونية التي تقدم معلومات قانونية.

التقنيات الإلكترونية: تتضمن التقنيات الإلكترونية لجمع المعلومات القانونية ما يلي:

- ✓ البحث في قواعد البيانات القانونية: وهي قواعد بيانات تحتوي على معلومات قانونية.
- ✓ البحث في المواقع الإلكترونية القانونية: وهي المواقع الإلكترونية التي تقدم معلومات قانونية.
- ✓ البحث في شبكات التواصل الاجتماعي: حيث يمكن العثور على معلومات قانونية في مجموعات وصفحات متخصصة في القانون.

أهمية تقنيات جمع المعلومات القانونية: تساعد تقنيات جمع المعلومات القانونية الفرد على جمع المعلومات القانونية بشكل فعال ودقيق. فمثلًا، تساعد تقنيات البحث الإلكتروني الفرد على الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات القانونية في وقت قصير.

[1] محمد عبد الله، تقنيات جمع المعلومات القانونية، دار النهضة العربية، 2023، ص12.

مهارات تنظيم المعلومات القانونية

تعريف مهارات تنظيم المعلومات القانونية: يمكن تعريف مهارات تنظيم المعلومات القانونية بأنها القدرة على تنظيم المعلومات القانونية بشكل منظم وفعال، مما يساعد على فهمها وتحليلها بشكل أفضل.

أهمية مهارات تنظيم المعلومات القانونية: تتمثل أهمية مهارات تنظيم المعلومات القانونية في أنها تمكن الفرد من:

- ✓ فهم المعلومات القانونية بشكل أفضل: حيث يساعد التنظيم على فهم المعلومات بشكل أفضل وتحليلها بشكل أكثر دقة.
- ✓ عرض المعلومات بشكل واضح ومفهوم [1]: حيث يساعد العرض الواضح والمفهوم على إيصال المعلومات إلى الآخرين بشكل أفضل.
- ✓ استخدام أدوات تبويب المعلومات بشكل فعال: حيث يمكن استخدام أدوات تبويب المعلومات لتبسيط عملية التنظيم والعرض.

أنواع مهارات تنظيم المعلومات القانونية: تتضمن مهارات تنظيم المعلومات القانونية مجموعة من المهارات، منها:

- ✓ تنظيم المعلومات بشكل منظم: حيث يجب على الفرد تنظيم المعلومات بشكل منظم حتى يتمكن من فهمها وتحليلها بشكل أفضل.
- ✓ عرض المعلومات بشكل واضح ومفهوم: حيث يجب على الفرد عرض المعلومات بشكل واضح ومفهوم حتى يتمكن الآخرين من فهمها.
- ✓ استخدام أدوات تبويب المعلومات بشكل فعال: حيث يمكن استخدام أدوات تبويب المعلومات لتبسيط عملية التنظيم والعرض.

تقنيات تنظيم المعلومات القانونية [2]: تتعدد تقنيات تنظيم المعلومات القانونية، ويمكن تقسيمها إلى تقنيات يدوية وتقنيات إلكترونية.

---

[1] محمد عبد اللطيف، فن كتابة الوثائق القانونية، دار النهضة العربية، ط1، 2018، ص30.

التقنيات اليدوية: تتضمن التقنيات اليدوية لتنظيم المعلومات القانونية ما يلي:

- ✓ استخدام الجداول: وهي طريقة فعالة لتنظيم المعلومات القانونية بشكل منظم.
- ✓ استخدام البطاقات: وهي طريقة أخرى فعالة لتنظيم المعلومات القانونية بشكل منظم.
- ✓ استخدام الفواصل: وهي طريقة بسيطة لتنظيم المعلومات القانونية بشكل منظم.

التقنيات الإلكترونية: تتضمن التقنيات الإلكترونية لتنظيم المعلومات القانونية ما يلي:

- ✓ استخدام برامج إدارة المعلومات القانونية: وهي برامج متخصصة في تنظيم المعلومات القانونية.
- ✓ استخدام أدوات التبويب الإلكترونية: وهي أدوات تساعد على تنظيم المعلومات القانونية بشكل منظم.

أدوات تبويب المعلومات القانونية

تعريف أدوات تبويب المعلومات القانونية: يمكن تعريف أدوات تبويب المعلومات القانونية بأنها أدوات تساعد على تنظيم المعلومات القانونية بشكل منظم وفعال.

أهمية أدوات تبويب المعلومات القانونية: تتمثل أهمية أدوات تبويب المعلومات القانونية في أنها تمكن الفرد من:

- ✓ تنظيم المعلومات القانونية بشكل أسرع وأكثر كفاءة: حيث تساعد أدوات التبويب على تنظيم المعلومات القانونية بشكل آلي، مما يوفر الوقت والجهد على الفرد.
- ✓ تنظيم المعلومات القانونية بشكل أكثر دقة: حيث تساعد أدوات التبويب على تنظيم المعلومات القانونية وفقًا لمعايير محددة، مما يضمن دقة التنظيم.
- ✓ عرض المعلومات القانونية بشكل أكثر وضوحًا ومفهومًا: حيث تساعد أدوات التبويب على عرض المعلومات القانونية بشكل منظم، مما يسهل فهمها وتحليلها.

---

[2] محمد كامل مرسي، مصادر المعلومات القانونية، دار المعارف، ط1، 2019، ص 40

## المحاضرة الثالثة: القراءة القانونية

تُعد مهارة القراءة القانونية من أهم المهارات التي يجب أن يتقنها أي شخص يعمل في مجال القانون أو يتعامل مع الوثائق القانونية. حيث أن هذه المهارة تُمكّن الشخص من فهم النصوص القانونية وتفسيرها بشكل صحيح، مما يُساعده على اتخاذ القرارات القانونية المناسبة، تتكون المحاضرة من أربعة عناصر، يتناول كل عنصر موضوعًا محددًا من موضوعات مهارة القراءة القانونية، وهي كالتالي [1]

### طبيعة النصوص القانونية

- ✓ مفهوم النص القانوني: هو عبارة عن مجموعة من الكلمات والعبارات المكتوبة التي تصدر عن السلطة المختصة، والتي تنظم سلوك الأفراد والعلاقات بينهم.
- ✓ أنواع النصوص القانونية: تنقسم النصوص القانونية إلى عدة أنواع، منها:
  - ✓ القوانين: وهي النصوص التي تصدر عن السلطة التشريعية.
  - ✓ اللوائح: وهي النصوص التي تصدر عن السلطة التنفيذية.
  - ✓ الأحكام القضائية: وهي النصوص التي تصدر عن السلطة القضائية.
- ✓ خصائص النصوص القانونية: تتميز النصوص القانونية بمجموعة من الخصائص، منها:
  - ✓ الرسمية: حيث تصدر عن السلطة المختصة.
  - ✓ العمومية: حيث تطبق على جميع الأشخاص.
  - ✓ الدقة: حيث يجب أن تكون واضحة ومفهومة.
  - ✓ الثبات: حيث لا يجوز تغييرها إلا وفقًا للإجراءات القانونية.

---

[1] عبد العزيز سرحان، مرجع سابق، ص 93 -107

طرق فهم المصطلحات القانونية

تُعد المصطلحات القانونية من أهم العناصر التي تتكون منها النصوص القانونية. حيث أن فهم هذه المصطلحات يُساعد على فهم النصوص القانونية بشكل صحيح.

أهمية فهم المصطلحات القانونية: تكمن أهمية فهم المصطلحات القانونية في النقاط التالية:

- ✓ تساعد على فهم النصوص القانونية بشكل صحيح: حيث أن فهم المصطلحات القانونية يُساعد على فهم المعنى العام للنص القانوني، وبالتالي فهم الأحكام الواردة فيه.
- ✓ تساعد على تحديد النطاق القانوني للنص: حيث أن فهم المصطلحات القانونية يُساعد على تحديد الأشخاص أو الأشياء أو الأفعال التي ينطبق عليها النص القانوني.
- ✓ تساعد على تطبيق النص القانوني بشكل صحيح: حيث أن فهم المصطلحات القانونية يُساعد على فهم كيفية تطبيق النص القانوني في الواقع.

طرق فهم المصطلحات القانونية: هناك عدة طرق لفهم المصطلحات القانونية، منها:

التعرف على معناها اللغوي: تعد هذه الطريقة هي أبسط الطرق لفهم المصطلحات القانونية، حيث أن بعض المصطلحات القانونية لها معنى لغوي محدد، ويمكن التعرف على هذا المعنى من خلال القواميس اللغوية. على سبيل المثال، مصطلح "عقد" له معنى لغوي عام، وهو اتفاق بين شخصين أو أكثر، ولكن له معنى قانوني خاص، وهو اتفاق بين شخصين أو أكثر ينشأ عنه التزامات قانونية [1].

التعرف على معناها القانوني: تعد هذه الطريقة هي الطريقة الأكثر دقة لفهم المصطلحات القانونية، حيث أن بعض المصطلحات القانونية لها معنى قانوني خاص، ويمكن التعرف على هذا المعنى من خلال الكتب والمراجع القانونية. على سبيل المثال، مصطلح "عقد بيع" له معنى قانوني خاص، وهو اتفاق بين شخصين، أحدهما يتعهد فيه بنقل ملكية شيء إلى الآخر مقابل مبلغ من المال.

[1] محمد جلال شرف، مدخل إلى علم القانون، دار النهضة العربية، 2023، ص55.

الممارسة العملية: تعد هذه الطريقة هي الطريقة الأكثر فعالية لفهم المصطلحات القانونية، حيث أن الممارسة العملية في مجال القانون تساعد على فهم المصطلحات القانونية بشكل أفضل. على سبيل المثال، المحامي الذي يمارس عمله في مجال القانون المدني يكون على دراية جيدة بمصطلحات القانون المدني، وذلك من خلال تعامله المستمر مع هذه المصطلحات في ممارسته العملية.

تُعد المصطلحات القانونية من أهم العناصر التي تتكون منها النصوص القانونية. حيث أن فهم هذه المصطلحات يُساعد على فهم النصوص القانونية بشكل صحيح. لذلك، يجب على كل شخص يرغب في العمل في مجال القانون أو التعامل مع الوثائق القانونية أن يحرص على فهم المصطلحات القانونية.

المعجم القانوني

المعجم القانوني هو مجموعة من المصطلحات القانونية مرتبة أبجديًا، مع تقديم تعريفات لكل مصطلح. يُعد المعجم القانوني أداة مهمة للمحامين والمستشارين القانونيين والطلاب الذين يرغبون في فهم المصطلحات القانونية بشكل صحيح.

أهمية المعجم القانوني: تكمن أهمية المعجم القانوني في النقاط التالية:

- ✓ يساعد على فهم المصطلحات القانونية :حيث أن المعجم القانوني يوفر تعريفات محددة للمصطلحات القانونية، مما يساعد على فهم معناها بشكل صحيح.
- ✓ يساعد على تجنب الأخطاء القانونية :حيث أن فهم المصطلحات القانونية بشكل صحيح يساعد على تجنب الأخطاء القانونية عند تطبيق القانون.
- ✓ يسهل البحث عن المصطلحات القانونية :حيث أن ترتيب المصطلحات أبجديًا يجعل من السهل البحث عن المصطلح المطلوب.

أنواع المعجمات القانونية: هناك عدة أنواع من المعجمات القانونية، منها:

- ✓ المعجم القانوني العام :وهو المعجم الذي يتضمن المصطلحات القانونية من جميع فروع القانون.

- ✓ المعجم القانوني المتخصص :وهو المعجم الذي يتضمن المصطلحات القانونية من فرع معين من فروع القانون، مثل القانون المدني أو القانون الجنائي.
- ✓ المعجم القانوني المترجم :وهو المعجم الذي يتضمن المصطلحات القانونية من اللغة الأصلية إلى اللغة المترجمة.

كيفية استخدام المعجم القانوني: يمكن استخدام المعجم القانوني بالطرق التالية:

- ✓ ابحث عن المصطلح المطلوب :يتم ذلك عن طريق البحث عن المصطلح أبجديًا.
- ✓ اقرأ التعريف الوارد في المعجم :حيث يوفر التعريف معلومات حول معنى المصطلح واستخدامه.
- ✓ استخدم المصطلح بشكل صحيح :بعد فهم معنى المصطلح، يمكن استخدامه بشكل صحيح في النصوص القانونية.

تطبيق مهارات القراءة القانونية [1]

تُعد مهارة القراءة القانونية من أهم المهارات التي يجب أن يتقنها أي شخص يعمل في مجال القانون أو يتعامل مع الوثائق القانونية. حيث أن هذه المهارة تُمكّن الشخص من فهم النصوص القانونية وتفسيرها بشكل صحيح، مما يُساعده على اتخاذ القرارات القانونية المناسبة.

أهمية تطبيق مهارات القراءة القانونية: تكمن أهمية تطبيق مهارات القراءة القانونية في النقاط التالية:

- ✓ تساعد على فهم النصوص القانونية بشكل صحيح: حيث أن فهم النص القانوني بشكل صحيح يُمكّن الشخص من تحديد أحكامه وتطبيقها بشكل صحيح.
- ✓ تساعد على اتخاذ القرارات القانونية المناسبة: حيث أن فهم النص القانوني بشكل صحيح يُمكّن الشخص من اتخاذ القرارات القانونية المناسبة في ضوء أحكام النص.، تساعد على تجنب الأخطاء القانونية: حيث أن فهم النص القانوني بشكل صحيح يُمكّن الشخص من تجنب الأخطاء القانونية عند تطبيق القانون.

[1] عبد العزيز سرحان، مرجع سابق، ص104.

## المحاضرة الرابعة: طرح الإشكالية

يعد البحث القانوني من أهم الأنشطة العلمية التي تسهم في تطوير المعرفة القانونية. وهو دراسة علمية موضوعية لظاهرة قانونية معينة، بهدف فهمها وتفسيرها وتطويرها.

تعد الإشكالية القانونية من أهم عناصر البحث القانوني، حيث أنها تحدد إطار البحث وتوجهه. فهي تحدد المسألة القانونية التي سيتم تناولها في البحث، والنقاط التي سيتم بحثها، والإطار الزمني للإشكالية.

يعد طرح الإشكالية من أهم الخطوات في إعداد البحث العلمي، حيث أنه يحدد مسار البحث وإطاره العام. في البحث القانوني، يعد طرح الإشكالية أكثر أهمية، حيث أنه يحدد مسألة قانونية معينة تحتاج إلى تحليل ودراسة. في هذه المحاضرة، سيتم شرح مفهوم الإشكالية القانونية، ومكوناتها، وأنواعها، وخطوات تحديدها، وصياغة الإشكالية القانونية.

تعريف الإشكالية القانونية [1]: الإشكالية القانونية هي مسألة قانونية تحتاج إلى تحليل ودراسة. وهي تعبر عن التناقض أو الاختلاف بين الواقع القانوني والواقع الاجتماعي، أو بين القوانين المختلفة، أو بين القانون والواقع التاريخي.

مكونات الإشكالية القانونية: تتكون الإشكالية القانونية من ثلاث مكونات رئيسية، هي:

- ✓ موضوع الإشكالية :وهو المسألة القانونية التي سيتم تناولها في البحث.
- ✓ جوانب الإشكالية :وهي النقاط التي سيتم بحثها في الإشكالية.
- ✓ الإطار الزمني للإشكالية :وهو الفترة الزمنية التي سيتم تناولها في الإشكالية.

أنواع الإشكاليات القانونية: تصنف الإشكاليات القانونية إلى نوعين رئيسيين، هما:

الاشكالية النظرية في البحوث القانونية: هي مشكلة تنشأ في إطار النظريات القانونية، وتتطلب إعادة صياغة هذه النظريات أو تطوير نظريات جديدة من أجل حل المشكلة أو فهمها بشكل أفضل. وتشمل هذه المشكلات مجموعة متنوعة من المجالات، مثل:

---

[1] محمد إسماعيل عبد الرحمن، مدخل إلى البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 178.

- ✓ النظرية العامة للقانون: مثل مفهوم القانون، ووظائف القانون، ومصادر القانون، وأنواع القانون، وعلاقات القانون بالعلوم الأخرى.
- ✓ النظرية الدستورية: مثل مفهوم الدولة، وسيادة القانون، وفصل السلطات، وحقوق الإنسان.
- ✓ النظرية الجنائية: مثل مفهوم الجريمة، ومسؤولية الجاني، وعقوبة الجريمة.
- ✓ النظرية المدنية: مثل مفهوم العقد، والتزامات العقد، ومسؤولية التقصير.
- ✓ النظرية التجارية: مثل مفهوم الشركة، والعقود التجارية، وعمليات التأمين.

الاشكالية التطبيقية في البحوث القانونية [1]: هي مشكلة تنشأ في الواقع العملي، وتتطلب إيجاد حلول لها من أجل حل المشكلة أو تحسين الوضع الحالي. وتشمل هذه المشكلات مجموعة متنوعة من المجالات، مثل:

- ✓ القانون الجنائي: مثل فعالية عقوبة الإعدام، وآثار عقوبة السجن على السجناء، وحقوق المتهمين في مرحلة التحقيق.
- ✓ القانون المدني: مثل مدى فعالية قوانين حماية المستهلك، وآثار قانون الإيجارات الجديد، وحقوق المرضى في المستشفيات.
- ✓ القانون التجاري: مثل آثار التكنولوجيا الجديدة على التجارة الإلكترونية، وقوانين مكافحة الاحتكار، وحقوق الملكية الفكرية.

أمثلة على الاشكالية التطبيقية في البحوث القانونية:

- ✓ ما مدى فعالية قوانين حماية البيئة في دولة ما؟
- ✓ ما هي الآثار القانونية لظهور التكنولوجيا الجديدة على حقوق الإنسان؟
- ✓ ما هي العلاقة بين قانون العمل وحقوق العمال؟
- ✓ إشكالية قانونية عملية: هل قانون مكافحة غسل الأموال يرتب اثار قانونية؟

---

[1] محمد إسماعيل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 178-180.

الفرق بين الاشكالية النظرية والتطبيقية في البحوث القانونية:

يمكن التمييز بين الاشكالية النظرية والتطبيقية في البحوث القانونية من خلال مجموعة من المعايير، منها:

- ✓ الهدف: تسعى الاشكالية التطبيقية إلى إيجاد حلول لها من أجل حل المشكلة أو تحسين الوضع الحالي، بينما تسعى الاشكالية النظرية إلى إعادة صياغة النظريات القانونية أو تطوير نظريات جديدة من أجل حل المشكلة أو فهمها بشكل أفضل.
- ✓ الإطار: تنشأ الاشكالية التطبيقية في الواقع العملي، بينما تنشأ الاشكالية النظرية في إطار النظريات القانونية.
- ✓ الأدوات: تتطلب الاشكالية التطبيقية أدوات وطرق قانونية وعلمية، بينما تتطلب الاشكالية النظرية أدوات وطرق قانونية وفلسفية.

أهمية طرح الإشكالية القانونية: يلعب طرح الإشكالية القانونية دورًا مهمًا في البحث القانوني، وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ تحديد إطار البحث :يساعد طرح الإشكالية القانونية على تحديد إطار البحث، حيث أنه يحدد المسألة القانونية التي سيتم تناولها في البحث.
- ✓ توجيه البحث :يساعد طرح الإشكالية القانونية على توجيه البحث، حيث أنه يحدد النقاط التي سيتم بحثها في البحث.
- ✓ تحديد أهداف البحث :يساعد طرح الإشكالية القانونية على تحديد أهداف البحث، حيث أنه يحدد ما الذي يسعى البحث إلى تحقيقه.

خطوات تحديد الإشكالية القانونية: يمكن تحديد الإشكالية القانونية من خلال الخطوات التالية:

1. تحديد الموضوع القانوني :يجب تحديد الموضوع القانوني الذي سيتم تناوله في البحث، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

   ✓ ما هي المسألة القانونية التي سيتم تناولها في البحث؟

- ✓ ما هي الأحكام القانونية التي تتعلق بالمسألة القانونية؟
- ✓ ما هي المشكلات التي تطرحها المسألة القانونية؟

2. تحديد جوانب الإشكالية :يجب تحديد جوانب الإشكالية التي سيتم بحثها، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ✓ ما هي النقاط التي سيتم بحثها في الإشكالية؟
- ✓ ما هي العلاقة بين هذه النقاط؟، أي نسأل عن العلاقة بين المتغيرات. [1]:
- ✓ ما هي النتيجة التي سيتم الوصول إليها من خلال تحليل هذه النقاط؟

3. تحديد الإطار الزمني للإشكالية :يجب تحديد الإطار الزمني للإشكالية، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ✓ ما هي الفترة الزمنية التي سيتم تناولها في الإشكالية؟
- ✓ ما هي الأحداث التاريخية التي تتعلق بالمسألة القانونية؟

أسس تحديد الإشكالية القانونية: يجب أن تستند الإشكالية القانونية إلى الأسس التالية، وهي:

- ✓ الوضوح والدقة :يجب أن تكون الإشكالية واضحة ومحددة، بحيث يمكن فهمها وتفسيرها بشكل صحيح.
- ✓ الارتباط بالواقع :يجب أن تكون الإشكالية مرتبطة بالواقع القانوني، بحيث تعكس المشكلات التي يوجهها الواقع القانوني.
- ✓ الجدة :يجب أن تكون الإشكالية جديدة، بحيث تتناول مسألة قانونية لم يتم بحثها من قبل.

[1] منذر عبد الحميد الضامن، اساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص69.

صياغة الإشكالية القانونية: [1]: يجب أن تكون الإشكالية القانونية صياغة واضحة ومختصرة، بحيث تعبر عن المسألة القانونية التي سيتم تناولها في البحث. ويمكن صياغة الإشكالية القانونية من خلال الخطوات التالية:

- ✓ تحديد موضوع الإشكالية.
- ✓ تحديد جوانب الإشكالية.
- ✓ ربط جوانب الإشكالية ببعضها البعض.
- ✓ صياغة الإشكالية في جملة واحدة.

العلاقة بين الاشكالية البحثية والبحث العلمي: ترتبط الاشكالية البحثية ارتباطًا وثيقًا بالبحث العلمي، حيث أن الاشكالية البحثية هي التي تحدد الأهداف البحثية التالية:

- ✓ تحديد موضوع البحث :تحدد الاشكالية البحثية موضوع البحث، وهو الظاهرة أو القضية التي سيتم تناولها في البحث.
- ✓ تحديد حدود البحث :تحدد الاشكالية البحثية حدود البحث، والتي تتمثل في الزمان والمكان والأشخاص.
- ✓ تحديد المنهج البحثي :تحدد الاشكالية البحثية المنهج البحثي المناسب للبحث، والذي يعتمد على طبيعة المشكلة البحثية.
- ✓ تحديد البيانات والمعلومات اللازمة :تحدد الاشكالية البحثية البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة المشكلة البحثية.

الأسئلة الجزئية او الفرعية في البحوث القانونية

بعد أن تضبط الاشكالية القانونية، يمكنك البدء في طرح الأسئلة التي ستجيب عليها في بحثك. يجب أن تكون هذه الأسئلة واضحة ومحددكما قال أرسطو" إن على من يرغبون في الوصول الى

[1] عبد العزيز سرحان، مرجع سابق، ص 129.

الحقيقة أن يسألوا الأسئلة الصحيحة أوى" بحيث يمكن الإجابة عليها بشكل قاطع. يجب أيضًا أن تكون الأسئلة ذات صلة بالإشكالية القانونية، بحيث تساعدك على فهمها بشكل أفضل [1].

نصائح لطرح أسئلة في البحث القانوني:

- ✓ ابدأ بسؤال رئيسي واحد. هذا هو السؤال الذي سيشكل الأساس لبحوثك.
- ✓ اتبع السؤال الرئيسي بأسئلة فرعية. هذه الأسئلة ستساعدك على توضيح السؤال الرئيسي وفهم الاشكالية القانونية بشكل أفضل.
- ✓ تأكد من أن الأسئلة قابلة للإجابة. يجب أن تكون الأسئلة محددة بما يكفي بحيث يمكن الإجابة عليها بشكل قاطع.

أمثلة على الأسئلة التي يمكنك طرحها في البحث القانوني:

الاشكالية التطبيقية

- ✓ ما هي الآثار القانونية لظهور التكنولوجيا الجديدة على حقوق الإنسان؟

هذا سؤال رئيسي يمكن أن يتبع بمجموعة من الأسئلة الفرعية، مثل:

*ما هي التكنولوجيا الجديدة التي لها آثار قانونية على حقوق الإنسان؟

*ما هي حقوق الإنسان التي تتأثر بهذه التكنولوجيا؟

*ما هي المخاطر التي تشكلها هذه التكنولوجيا على حقوق الإنسان؟

*ما هي الحلول القانونية لمعالجة هذه المخاطر؟

- ✓ ما هي أفضل طريقة لإصلاح القضاء في دولة ما؟

[1] احمد عبد المنعم حسين، أصول البحث العلمي أصول البحث العلمي المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1996، ص36..

هذا سؤال رئيسي يمكن أن يتبع بمجموعة من الأسئلة الفرعية، مثل:

*ما هي أهم المشاكل التي يعاني منها القضاء في دولة ما؟

*ما هي الحلول المقترحة لإصلاح القضاء في دولة ما؟

*ما هي الحلول الأكثر فعالية لإصلاح القضاء في دولة ما؟

- ✓ ما مدى فعالية القوانين التي تنظم حماية البيئة في دولة ما؟

هذا سؤال رئيسي يمكن أن يتبع بمجموعة من الأسئلة الفرعية، مثل:

*ما هي القوانين التي تنظم حماية البيئة في دولة ما؟

*ما هي العقوبات التي تفرض على مخالفة هذه القوانين؟

*ما هي مدى تطبيق هذه القوانين في الواقع؟

*ما هي الآثار البيئية لعدم تطبيق هذه القوانين؟

<u>الاشكالية النظرية</u>

- ✓ ما هو مفهوم القانون الطبيعي؟

هذا سؤال رئيسي يمكن أن يتبع بمجموعة من الأسئلة الفرعية، مثل:

*ما هي الأسس الفلسفية للقانون الطبيعي؟

*ما هي العلاقة بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي؟

*ما هي أهم التطبيقات العملية للقانون الطبيعي؟

- ✓ ما هي العلاقة بين القانون والأخلاق؟

هذا سؤال رئيسي يمكن أن يتبع بمجموعة من الأسئلة الفرعية، مثل:

*ما هي التعريفات المختلفة للقانون والأخلاق؟

*ما هي الاختلافات الأساسية بين القانون والأخلاق؟

*ما هي العلاقة بين القانون والأخلاق في الواقع؟

- ✓ ما هو مفهوم السيادة؟

هذا سؤال رئيسي يمكن أن يتبع بمجموعة من الأسئلة الفرعية، مثل:

*ما هي تعريفات السيادة المختلفة؟

*ما هي الأسس التاريخية للسيادة؟

*ما هي أهمية السيادة في النظام القانوني الحديث؟

من خلال التفكير بعناية في الاشكالية القانونية التي تبحث فيها، يمكنك طرح أسئلة جيدة ستساعدك على فهم المشكلة بشكل أفضل وتقديم مساهمة قيمة في البحث القانوني.

**المحاضرة الخامسة: تقسيم الموضوع**

التقسيم عملية فكرية ذهنية ضرورية لابد منها حتى يتمكن الباحث من إنجاز بحثه وتقسيم البحث يعني تلك العملية العقلية التي يبدؤوها الباحث والتي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمي أي أن تقسيم الموضوع يعني تقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية وجزئية وخاصة بحيث يشكل التقسيم هيكل وبناء البحث ثم القيام بإعطاء العناوين الفرعية والجزئية " أبواب، فصول، مباحث، مطالب، فروع، اولا، أ ب ج، واحد "

خصائص تقسيم الموضوع:

- ✓ الوضوح: يجب ان يكون التقسيم واضح المعالم في شكل أقسام وأبواب وفصول.
- ✓ الشمولية [1]
- ✓ التناسب: يجب ان يتناسب التقسيم مع طبيعة الموضوع بحيث يكون جامع.
- ✓ التكامل: اي تتناسب المقدمة مع الخاتمة.

شروط تقسيم الموضوع:

- ✓ التعمق والتأمل والقراءة لكل جزاء من أجزاء الموضوع.
- ✓ التعرض لجميع نقاط الموضوع.
- ✓ الترتيب الموضوعي للموضوع وإبراز الأفكار العامة والجزئية
- ✓ احترام التسلسل الزماني والتاريخي والمنطقي للموضوع.
- ✓ تفادي التكرار والتداخل بين المضامين ومحتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية.
- ✓ ضرورة تحقيق التوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية، كأن يتساوى ويتوازن عدد الأبواب والفصول ومباحث البحث.

أهمية تقسيم الموضوع:

- ✓ يساهم تقسيم الموضوع في تسهيل عملية البحث من حيث جمع المعلومات وتوظيفها.

---

[1] أبو القاسم أحمد الغزالي، الوجيز في مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 104-105.

- ✓ تقسيم البحث يسمح للباحث بالتحكم في بحثه ويتيح له محال واسع للحركة.
- ✓ تقسيم البحث يساعد القارئ على معرفة محاور البحث.

أنواع التقسيمات:

1/ التقسيم الأنجلوسكسوني: هو تقسيم يقوم مبدأ التتابع في تناول الموضوع، أي أن الباحث الذي يستخدم هذا النوع من التقسيمات، يقسم موضوع بحثه إلى أبواب وفصول متتابعة ومتتالية دون حصرها في عدد معين (أربعة أبواب، خمسة فصول.. سبعة فصول) ومن محاسنه ما يلي:

- ✓ يتميز بالدقة والوضوح.
- ✓ يسهل على الباحث ضبط أفكاره في حدود الفكرة التي يعالجها في كل فصل.

ويعاب على التقسيم الأنجلوسكسوني ما يلي:

- ✓ عدم التعمق في البحث
- ✓ لا يسمح للباحث بالاعتماد على المقارنة بين الأفكار والاتجاهات.
- ✓ لا يراعي عنصر التوازن والتماثل بين أجزاء البحث.

2/التقسيم اللاتيني:

يستند على التقسيم للبحوث العلمية على معاير علمية وموضوعية ومنطقية بإعطاء عنوان لكل فكرة أو موضوع أساسي او ثانوي. أصلي او فرعي، عام او خاص، كلي او جزئي بحيث يوحي العنوان بمحتواه وهو سبيل للوصول الى الحقيقة، ويتسم هذا التقسيم بي: [1]

- ✓ البساطة والوضوح والدقة.
- ✓ التعمق في مناقشة وتحليل الأفكار

في العلوم القانونية ولتقسيم موضوع البحث العلمي يستخدم الباحث التقسيم الثنائي، كأن يقسم موضوع البحث إلى محورين أو شقين يخصص الأول مثلا للإطار المفاهيمي والثاني

[1] احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، ط9، 2008، ص80.

للممارسة العملية (التطبيق). والتقسيم الثنائي يكون على الشكل التالي: عنوان البحث، مقدمة، باب أول، باب ثاني، كل باب يقسم إلى فصلين، فصل أول وفصل ثاني، وكل فصل يقسم إلى مبحثين، مبحث أول ومبحث ثاني، وكل مبحث يقسم إلى مطلبين، مطلب أول ومطلب ثاني، وكل مطلب يقسم إلى فرعان أو أكثر..... وتكمن أهمية التقسيم الثنائي فيما يلي:

- ✓ يدل على ذكاء ومهارة الباحث في مجال تفكيك وتركيب الموضوع بحيث يقسم موضوعه إلى مجموعتين متوازنتين متماثلتين.
- ✓ يساعد الباحث في السيطرة على تفاصيل البحث وعلى توزيع المادة العلمية على أجزاء البحث.

شمولية التقسيم:

يُعد تقسيم الموضوع عملية أساسية في البحث العلمي، حيث يساعد الباحث على تنظيم أفكار بحثه بشكل منطقي وسليم. ولكي يكون تقسيم الموضوع شاملًا، يجب أن يراعي الباحث النقاط التالية:

- ✓ شمولاً لكافة جوانب الموضوع :أي أن يشمل التقسيم جميع الأفكار الرئيسة والفرعية المتعلقة بالموضوع.
- ✓ سلاسة في الترابط بين الأفكار :بحيث تكون الأفكار مترابطة منطقيًا، بحيث يؤدي كل جزء إلى الجزء الذي يليه.
- ✓ وضوحًا في العناوين الفرعية :بحيث يوحي العنوان بالمحتوى الذي يحتويه.

ويمكن تحقيق شمولية التقسيم من خلال اتباع الخطوات التالية [1]:

- ✓ قراءة الموضوع بعناية :وذلك لفهم جميع جوانبه وأفكاره الرئيسة والفرعية.
- ✓ تحديد الأفكار الرئيسة :وهي الأفكار التي تعبر عن موضوع البحث بشكل عام.

[1] محمد سعيد ربيع، أسس البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 170-171.

- ✓ تحديد الأفكار الفرعية :وهي الأفكار التي توضح الأفكار الرئيسة وتناقشها بشكل أكثر تفصيلاً.
- ✓ ترتيب الأفكار الرئيسة والفرعية بشكل منطقي :بحيث يسهل على القارئ فهم البحث

لكي يكون التقسيم شاملًا، يجب أن يراعي الباحث النقاط التالية:

- ✓ أن يكون التقسيم شاملًا لجميع جوانب الموضوع، وذلك عن طريق التأكد من تغطية جميع التعريفات والمصطلحات القانونية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، وكذلك تغطية جميع الأركان والعناصر المكونة للجرائم الإلكترونية، وجميع المسؤوليات القانونية المترتبة على ارتكاب هذه الجرائم، وجميع العقوبات المقررة لها.
- ✓ أن يكون التقسيم منطقيًا وسليمًا، وذلك عن طريق ترتيب العناوين الفرعية بشكل منطقي يتبع التسلسل المنطقي لموضوع البحث.
- ✓ أن يكون التقسيم متوازنًا من حيث عدد العناوين الفرعية، وذلك عن طريق توزيع العناوين الفرعية بالتساوي بين أقسام البحث.

وفيما يلي مثال على تقسيم موضوع البحث "المسؤولية الجنائية عن الجرائم الإلكترونية" بشكل أكثر تفصيلًا:

القسم الأول: تعريف الجرائم الإلكترونية

- ✓ المبحث الأول: مفهوم الجرائم الإلكترونية.
- ✓ المبحث الثاني: أنواع الجرائم الإلكترونية.

القسم الثاني: أركان الجرائم الإلكترونية

- ✓ المبحث الأول: الركن المادي للجرائم الإلكترونية.
- ✓ المبحث الثاني: الركن المعنوي للجرائم الإلكترونية.

القسم الثالث: مسؤولية الفاعل عن الجرائم الإلكترونية

- ✓ المبحث الأول: مسؤولية الفاعل الأصلي عن الجرائم الإلكترونية.

- ✓ المبحث الثاني: مسؤولية المساعد أو الشريك في الجرائم الإلكترونية.

القسم الرابع: العقوبات المقررة للجرائم الإلكترونية

- ✓ المبحث الأول: العقوبات الجنائية للجرائم الإلكترونية.
- ✓ المبحث الثاني: العقوبات المدنية للجرائم الإلكترونية.

أهمية شمولية التقسيم في البحث القانوني [1]

تلعب شمولية التقسيم دورًا مهمًا في ضمان جودة البحث القانوني، حيث تساعد الباحث القانوني على تغطية جميع جوانب الموضوع وتقديم بحث شامل وغني بالمعلومات. فمثلًا، إذا كان موضوع البحث هو "مسؤولية الدولة عن تصرفات موظفيها"، فسيحتاج الباحث القانوني إلى تغطية جميع جوانب هذا الموضوع، بما في ذلك الأساس القانوني لمسؤولية الدولة، وأنواع مسؤولية الدولة، وشروط مسؤولية الدولة، وأسباب قيام مسؤولية الدولة. وإذا لم يكن التقسيم شاملًا، فقد يفقد البحث القانوني أهميته أو قيمته العلمية، حيث قد يغفل الباحث القانوني بعض جوانب الموضوع المهمة، مما قد يؤدي إلى تقديم بحث غير مكتمل أو غير دقيق.

[1] عبد الرحمن محمد العساف، مناهج البحث العلمي، دار النشر الجديدة، عمان، 2012، ص 128-129.

**المحاضرة السادسة: الاقتباس**

تعريف الاقتباس: أن ينقل الباحث فكرة او فقرة من مصدر له علاقة بما جاء في بحثه لغرض يرجوه، ويسمي الاقتباس أيضا ب نسل المعلومات. [1]

أنواع الاقتباس: يقسم الاقتباس إلى نوعين هما:

1/اقتباس النص (الحرفين الكلي، المباشر) يأخذ الباحث النص المنقول بكامله ويضعه بين علامتي التنصيص ويشير في الهامش إلى المصدر الذي أخذ عنه.

2/ اقتباس المعني (الجزئي، غير المباشر) يأخذ الباحث من النص الفكرة والمعني فقط ويضعه من غير علامتي تنصيص ثم يشير إليه في الهامش.

أغراض الاقتباس: يلجا الباحث الى الاقتباس تحقيقا لواحدة من الأغراض التالية:

- ✓ الاستدلال أو الاستشهاد: أي أن يؤكد فكرة وردت بحثه، فيستعين ببعض الشواهد والنصوص لمن سبقوه تأييدا لفكرته.
- ✓ النقض أو الاعتراض: بأن يناقش رأيا أو موقفا أو قضية لا يتفق معها كليا أو جزئيا فيضطر الى الاقتباس ممن يناقشهم أو ينتقدهم.
- ✓ التعديل أو الإضافة: قد يضطر الباحث الذي يتفاعل مع وجهة نظر معينة الى الاقتباس لفقرة او فكرة تكون منطلقا لجهده المعرفي، إما بتعديلها أو إنضاج ما يحتاج منها إلى ذلك.

شروط الاقتباس [2]: حتى يؤدي الاقتباس أغراضه العلمية ينبغي أن تراعي فيه:

- ✓ الدقة في اختيار مصادر الاقتباس: مراعاة أن تكون المصادر التي يقتبس منها الباحث أصلية في موضوعه.

---

[1] أبو القاسم أحمد الغزالي، الوجيز في مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 104-105.

[2] عبد الله محمد الشامي، أصول منهج البحث العلمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2012، ص13.

- ✓ الصحة في النقل: الدقة التامة في النقل ضرورة منهجية والنقل يأخذ أشكالا متعددة منها نقل النص كامل، إعادة صياغة بعض الأفكار بأسلوب خاص، التلخيص والاختصار في حالة وجود الإطناب.
- ✓ البناء بدل التكديس: يراعي الباحث تحقيق الانسجام بين الفقرة المقتبسة وما سبقها من الفقرات وما يلحقها حتى يكون الكلام متوافقا فيضمن تواصل الأفكار.
- ✓ أن تكون الاقتباسات قصيرة ما أمكن ذلك.
- ✓ ألا يكون البحث زاخرا بالاقتباسات بطريقة تمنع شخصية الباحث من البروز.
- ✓ النسخ بأمانة مالم يتضمن النص خطأ مطبعيا أو لغويا.
- ✓ أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.

## المحاضرة السابعة: التهميش

### تعريف التهميش

يُعرف التهميش بأنه "عملية إثبات اقتباس نص أو فكرة من مصدر آخر، أو توضيحها، أو إحالة القارئ إلى مصدر آخر للاطلاع علي."

### أنواع التهميش

ينقسم التهميش إلى نوعين رئيسيين:

- ✓ التهميش المرجعي :ويستخدم لإثبات الاقتباس، أو للتوثيق، أو لإحالة القارئ إلى المصدر الذي اقتبس منه الباحث مادته. التهميش المرجعي على أنواع هي:
  - ✓ التهميش المرجعي المباشر: ويستخدم لإثبات الاقتباس حرفيًا، مع ذكر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الصفحة.
  - ✓ التهميش المرجعي غير المباشر: ويستخدم لإثبات الاقتباس مع إعادة صياغته بأسلوب الباحث، مع ذكر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الصفحة
- ✓ التهميش التفسيري :ويستخدم للتوضيح، أو لإحالة القارئ إلى مصدر آخر للاطلاع عليه. التهميش التفسيري على أنواع هي:

- ✓ التهميش التفسيري القصير: ويستخدم لتوضيح فكرة أو مصطلح غامض، مع ذكر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الصفحة.
- ✓ التهميش التفسيري الطويل: ويستخدم لتوضيح فكرة أو قضية بشكل مفصل، مع ذكر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الصفحة، وأرقام الصفحات التي تتناول الموضوع.

- ✓ الشكل العام للتهميش:
- ✓ يكتب التهميش في هامش الصفحة، على مسافة 2 سم من الحافة الخارجية.

أغراض التهميش

يستخدم التهميش في الأبحاث العلمية للأغراض التالية [1]:

- ✓ التوثيق المرجعي :أي نسبة النصوص المنقولة لأصحابها، والإشارة إلى المصدر الذي اقتبس منه الباحث مادته، وذلك لتحقيق هدفين:
  - ✓ إثبات الأمانة العلمية والتصريح بأن الفكرة هي لغيره.
  - ✓ تسهيل رجوع القارئ إلى المصادر لتوسيع معلوماته أو التأكد من صحة النقل.
- ✓ التوضيح والشرح :لفكرة غامضة أو مصطلح غير شائع، أو التعريف بالأعلام، أو التنبيه إلى قضية، وذلك تجنبا لقطع الأفكار.
- ✓ الإحالة الداخلية :أي أن يحال القارئ مكان آخر من البحث سبق أن وضحت به قضية معينة أو تفاصيل عنها، وذلك لتفادي التكرار في المتن.

[1] أبو القاسم أحمد الغزالي، مرجع سابق، ص 104-105.

شروط التهميش [1] لكي يؤدي التهميش أغراضه العلمية، ينبغي مراعاة الشروط التالية:

- ✓ الدقة في اختيار مصادر التهميش :مراعاة أن تكون المصادر التي يقتبس منها الباحث أصلية في موضوعه، وذات مصداقية علمية.
- ✓ الصحة في النقل :الدقة التامة في النقل ضرورة منهجية، والنقل يأخذ أشكالا متعددة منها نقل النص كامل، إعادة صياغة بعض الأفكار بأسلوب خاص، التلخيص والاختصار في حالة وجود الإطناب.
- ✓ الوضوح في الصياغة :ينبغي أن تكون الصياغة في التهميش واضحة ومفهومة، وأن تخلو من الأخطاء اللغوية والمطبعية.
- ✓ التنسيق مع المتن :ينبغي أن يكون التهميش منسجمًا مع المتن، وأن يشير إلى المكان المناسب في المتن الذي يُحيل إليه

## المحاضرة الثامنة: الأمانة العلمية

الأمانة العلمية هي التزام الباحث بقواعد البحث العلمي، وأخلاقياته، ومنها:

- ✓ التوثيق :وهو إثبات الاقتباس من مصادر أخرى، وذلك بذكر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الصفحة.
- ✓ الموضوعية :وهو تقديم المعلومات والحقائق دون تحيز أو تشويه.
- ✓ الدقة :وهو الالتزام بالحقيقة والواقع، وعدم التلاعب بالمعلومات.
- ✓ النزاهة :وهو عدم تضليل القارئ، أو تقديم معلومات غير صحيحة.

تعريف الأمانة العلمية: الأمانة العلمية: هي أن يقوم الباحث بالاقتباس، والأخذ من كتب، ومؤلفات العلماء الآخرين، أو غيره من الباحثين ولكنه لا ينسب هذا إلى نفسه، ولا يأخذه بدون تغير أو إضافة له، كما أنه يجب أن يشير في نهاية البحث، أو عند كل مقطع المرجع، أو المصدر

[1] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، دار الفكر، سوريا، ط1، 2000، ص385.

الذي أخذه منه. كما تعرف الأمانة العلمية بانها التزام الباحث بحقوق الآخرين في أعمالهم الفكرية، وعدم الاعتداء عليها، وذلك من خلال [1]:

- ✓ عدم انتحال أعمال الآخرين، أو نسبها إليه دون وجه حق.
- ✓ عدم سرقة أفكار الآخرين، أو استخدامها دون إذن منهم.
- ✓ عدم الإساءة إلى سمعة الآخرين، أو التشهير بهم.

فوائد الأمانة العلمية: للأمانة العلمية العديد من الفوائد، منها:

- ✓ تعزيز الثقة بين الباحثين، والمجتمع العلمي.
- ✓ ضمان سلامة المعلومات، ودقة النتائج العلمية.
- ✓ تشجيع البحث العلمي والإبداع.
- ✓ حماية حقوق الملكية الفكرية.

أنواع الأمانة العلمية: تنقسم الأمانة العلمية إلى نوعين رئيسيين:

- ✓ الأمانة العلمية الداخلية :وهي الالتزام بقواعد البحث العلمي، وأخلاقياته، داخل البحث العلمي نفسه.
- ✓ الأمانة العلمية الخارجية :وهي الالتزام بقواعد البحث العلمي، وأخلاقياته، تجاه الآخرين، من خلال احترام حقوقهم الفكرية، وعدم الاعتداء عليها.

أهمية الأمانة العلمية: الأمانة العلمية هي قيمة أخلاقية مهمة، وضرورة علمية لا غنى عنها، فهي تضمن سلامة المعلومات، ودقة النتائج العلمية، وتعزز الثقة بين الباحثين، والمجتمع العلمي

## المحاضرة التاسعة: المعرفة العلمية

أصبحت للمعرفة في العشرية الثانية من الألفية قيمة كبيرة، ومكانة مميزة كونها عصب التقدم في شتي المجالات وخاصة مجال البحث العلمي.

اولا: مفهوم المعرفة: [2] يوجد العديد من التعريفات الخاصة بالمعرفة، ولعل من أبرزها ما يلي:

[1] محمد إسماعيل عبد الرحمن، مدخل إلى البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 171.

- ✓ مفهوم المعرفة يعني مجموعة الحقائق والمعارف التي يحصل عليها الإنسان عبر حياته سواء بشكلها المنظم وفق ما توصلت إليه نتائج البحوث العلمية أو من خلال الملاحظات البسيطة والمدرجات الحسية لما يحيط به من أحداث أو مواقف أو ظواهر طبيعية أو إنسانية.

وعلى هذا الأساس المعرفة في إطارها العام تتضمن حقائق ومعلومات ومعارف غير علمية والتي تنتج نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة. والمعرفة هي الحاضنة الكبرى لكل المعلومات التي يملكها الفرد [1]، وبذلك فان المعرفة تكون على نوعين:

- ✓ المعرفة العامة: وهي المعرفة التي تجمع بين الحقائق والمعارف العلمية وغير العلمية والتي تجتمع لدي الفرد عبر حياته وهذه المعرفة تكون واسعة وعامة.
- ✓ المعرفة المتخصصة: وهي المعرفة التي يتم التوصل لها من خلال البحث العلمي واستخدام الطريقة العلمية، مثل المعرفة بعلم القانون والتاريخ والاجتماع والرياضيات ... ويعبر عن هذه المعرفة بمفهوم العلم.

المعرفة المتخصصة تعرف أيضا بأنها جملة الحقائق التي يمكن أن يستقيها الفرد ويحصل عليها من خلال عمليات البحث العلمي وما يقدمه البحث العلمي من بناء معرفي يتعلق بالحقائق العلمية والمفاهيم العلمية والافتراضات العلمية والقواعد العلمية والقوانين العلمية التي تحكم الظواهر والعلاقات مابين الأحداث والظواهر.

خصائص المعرفة: تتميز المعرفة بجملة من الخصائص أضفت عليها الطابع المتميز الخاص وجعلت منها ذات أهمية كبيرة، وهي:

- ✓ التطور المستمر: وهي في تغير وتطور واستدامة، ودائم هناك الجديد بفضل المتميزون القادرون على العطاء والابتكار.

---

[2]مؤيد سعيد السالم، تنظيم المنظمات، دار الثابت الحديث، عمان الأردن، 2002، ص184.

(1)إيمان فاضل السامري، تعلم نظم المعلومات الإدارية، دار الصفا، عمان، الأردن، 2004، ص24.

- ✓ الانكماش والاضمحلال: كما تتطور المعرفة فإنها تموت بإحلال معارف جديدة محل المعارف القديمة
- ✓ الامتلاك: أي أن المعرفة قابلة لتحول إلى قيمة مالية يمكن أن تمتلك مثل براءة الاختراع.
- ✓ التخزين: أي أن المعرف يمكن أن تخزن في وثائق وأشرطة على الحاسوب.
- ✓ التطبيق: أي أن المعرفة تجسيدها في الأعمال.

ثانيا: أنواع المعرفة[1] وطرق الحصول عليها تشكل المعرفة أهمية كبيرة بالنسبة للباحث في العلوم القانونية، حيث يعتمد الباحث على المعرفة من اجل إنجاز بحثه العلمي، ويكتشف ما يدور حول موضوع بحثه ويسخرها لدعم الآراء والأفكار حول بحثه، ولذلك تعد المعرفة الأداة الأساسية التي يعتمد عليها جميع الباحثين في كتابة بحثهم العلمي، والمعرفة متعددة الأنواع، وطرق الحصول عليها مختلفة ومتباينة وهي مرتبطة بطبيعة المعرفة بذاتها. من أبرزها الاتي:

- ✓ المعرفة الباطنة: وهي معرفة غير متاحة، موجودة في عقول الأفراد وهي المعرفة المتضمنة في الخبرة والمعارف العملية للفرد الذي يمتلكها وهي غير مادية وصعبة النقل.
- ✓ المعرفة الظاهرة وهي المعارف المقننة المتاحة من خلال الوثائق وبرامج الحاسوب،

طرق الحصول المعرفة: بما المعرفة على أنواع فإن طرق الحصول عليها تتباين أيضا، ومن أهم الطرق التي يستعملها الباحث في العلوم القانونية ما يلي:

أ/ الطرق القديمة في الحصول على المعرفة

- ✓ المحاولة والخطأ.
- ✓ السلطة (سلطة القيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية، سلطة ذوي الاختصاص، سلطة الدولة والمشرعين، سلطة العلماء، الخبرة الشخصية)
- ✓ الاستنباط[2]: الاستنباط كمنهج قياسي يتضمن ثلاث قضايا أساسية وهي:

---

[1] هيثم على حجازي، قياس أثر 'إدراك المعرفة في توظيفها لدي المنظمات الأردنية، دار المعرفة، الأردن، 2005، ص12.

[2] أحمد عبد الحميد حسين، أصول البحث العلمي، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996، ص30

أ- قضية أولى

ب-قضية ثانية،

ج-الاستنتاج.

لأجل أن يكون الاستنتاج صادق لابد أن يستند إلى قضايا (الأولى والثانية) صادقة، أما في حالة القضايا (الأولى والثانية) غير صادقة أو غير مترابطة فيكون الاستنتاج غير صحيح أو غير صادق.

- ✓ الاستقراء وهو على نوعين:

أ- الاستقراء التام: يقوم الباحث بحصر كافة العناصر في إطار فئة معينة للوصول إلى تعميم على كل الفئة ككل.

**ب**-الاستقراء الناقص: في هذه الحالة لا يتناول الباحث كافة العناصر، أي بمعنى أخر يأخذ عينة من مجتمع أعضاء البحث.

الطرق الحديثة في الحصول على المعرفة: وتتمثل بالطريقة العلمية للحصول على المعلومات لتفسير المشكلة، وتكون الطريقة العلمية من خمسة مراحل هي:

1/ الشعور بالمشكلة

2/ تحديد المشكلة وحصرها

3/ اقتراح حلول للمشكلة (الفرضيات)

4/ استنباط نتائج الحلول المقترحة

## المحور الثاني:

## مناهج البحث العلمي

يعد البحث العلمي الطريقة التي من خلال يقوم الباحث العلمي بتوصيل المعرفة حول موضوع البحث العلمي وذلك بجمع المعلومات والبيانات التي تمد بصلة لموضوع البحث العلمي ولا سيما المعلومات الأكثر دقة وصحة، حيث لا يقوم الباحث العلمي بتضمين المعلومات في البحث العلمي خاصته إلا بعد أن يقوم بالتأكد من مدى صحتها وذلك من خلال الرجوع إلى مصادرها الخاصة والتأكد من مؤلفيها. حيث تتمثل إحدى وظائف البحث العلمي في نشر المعلومات الدقيقة والصحيحة حول الظاهرة أو القضية التي يتناولها الباحث العلمي في البحث العلمي خاصته ولا يقوم الباحث العلمي بكتابه بحثه إلا بعد إتباع منهج علمي صحيح. له الدور في توجيه الباحث العلمي نحو الكيفية التي لا بد على الباحث العلمي اتخاذها من أجل تجميع كل من البيانات والمعلومات الضروري الاستعانة بها في البحث العلمي.

تعريف منهج البحث العلمي:

هو طريق مؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم القانونية بواسطة مجموعة من القواعد المهيمنة على سير البحث العلمي وتحديد عملياته ليصل في الأخير لنتيجة، وهو تراكم الأساليب والإجراءات التي تستخدم في جمع البيانات ويسلكها الباحث في دراسته العلمية.

- ✓ علم المناهج: هو علم يركز على معالجة وتحليل مناهج البحث مستخدما وملقي الضوء على ما تحمله من مضامين وإمكانيات وحدود التطورات التي يحققها ومدي وملاءمتها لمستجدات العلم حتى يتمكن الباحث من مواكبة هذه التطورات واستخدام تلك المناهج بدقة ونجاح.

يعتمد البحث العلمي القانوني على مجموعة من المناهج العلمية التي تساعد الباحث القانوني في جمع وتحليل البيانات والمعلومات القانونية، وضمان دقة وموضوعية النتائج البحثية. وفيما يلي عرض لأهم أنواع المناهج العلمية في البحث القانوني، ووفقا لما جاء في مقرر المادة. على النحو التالي:

## المحاضرة الأولى: المنهج التحليلي

تعريف المنهج التحليلي :يمكن تعريف المنهج التحليلي بأنه منهج علمي يهدف إلى دراسة وتحليل القواعد القانونية والنظريات القانونية، وذلك من خلال استخدام الأساليب القانونية والتحليلية [1]. ويشمل المنهج التحليلي مجموعة من الخطوات، منها:

- ✓ تحديد المشكلة البحثية :يتمثل الخطوة الأولى في البحث العلمي القانوني في تحديد المشكلة البحثية التي سيتم تناولها في البحث. وتتمثل المشكلة البحثية في سؤال أو قضية قانونية تتطلب الدراسة والتحليل.
- ✓ الإطار النظري :يتمثل الخطوة الثانية في البحث العلمي القانوني في بناء الإطار النظري للبحث. ويتمثل الإطار النظري في مجموعة من المفاهيم والنظريات القانونية التي سيتم استخدامها في تحليل المشكلة البحثية.
- ✓ جمع البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الثالثة في البحث العلمي القانوني في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل المشكلة البحثية. ويمكن جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة، مثل التشريعات والأحكام القضائية والدراسات السابقة والتقارير الإحصائية.
- ✓ تحليل البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الرابعة في البحث العلمي القانوني في تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها. ويتمثل تحليل البيانات والمعلومات في استخدام الأساليب الإحصائية والقانونية لتفسير البيانات وربطها بالإطار النظري للبحث.

أهداف المنهج التحليلي :

يهدف المنهج التحليلي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، منها:

- ✓ تفسير القواعد القانونية :يهدف المنهج التحليلي إلى تفسير القواعد القانونية، وذلك من خلال دراسة المعنى اللغوي والاصطلاحي للقواعد القانونية، ودراسة سياقها التاريخي والاجتماعي.
- ✓ تطبيق القواعد القانونية :يهدف المنهج التحليلي إلى تطبيق القواعد القانونية، وذلك من خلال دراسة الشروط والإجراءات اللازمة لتطبيق القواعد القانونية.

---

[1] محمود سمير الشرقاوي، المنهج التحليلي في البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 15.

- ✓ تحليل الأحكام القضائية :يهدف المنهج التحليلي إلى تحليل الأحكام القضائية، وذلك من خلال دراسة أسباب الحكم وحيثياته وحكمه.
- ✓ دراسة تطور القانون :يهدف المنهج التحليلي إلى دراسة تطور القانون، وذلك من خلال دراسة العوامل التي أدت إلى تطور القانون.

مميزات المنهج التحليلي :

يتمتع المنهج التحليلي بمجموعة من المميزات، منها [1]:

- ✓ الدقة :يساهم المنهج التحليلي في تحقيق الدقة في نتائج البحث، وذلك من خلال استخدام الأساليب القانونية والتحليلية في دراسة القواعد القانونية والنظريات القانونية.
- ✓ الموضوعية :يساهم المنهج التحليلي في تحقيق الموضوعية في نتائج البحث، وذلك من خلال دراسة القواعد القانونية والنظريات القانونية بشكل مستقل عن المواقف الشخصية للباحث.
- ✓ الشمولية :يساهم المنهج التحليلي في تحقيق الشمولية في نتائج البحث، وذلك من خلال دراسة القواعد القانونية والنظريات القانونية من مختلف الجوانب.

يُعد المنهج التحليلي من أهم المناهج العلمية في البحث القانوني، حيث أنه يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، مثل تفسير القواعد القانونية وتطبيقها وتحليل الأحكام القضائية ودراسة تطور القانون. ولذلك، ينبغي على الباحثين القانونيين الالتزام بالخطوات العلمية عند استخدام المنهج التحليلي في البحث القانوني، وذلك لضمان دقة وموضوعية النتائج البحثية.

تطبيقات استخدام المنهج التحليلي في البحث القانوني [2]:

- ✓ تحليل حكم قضائي معين :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التحليلي لتحليل حكم قضائي معين، وذلك من خلال دراسة أسباب الحكم وحيثياته وحكمه.

---

[1] محمود سمير الشرقاوي مرجع سابق، ص 19.

[2] محمود سمير الشرقاوي مرجع سابق، ص 20

- ✓ دراسة تفسير قاعدة قانونية معينة :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التحليلي لدراسة تفسير قاعدة قانونية معينة، وذلك من خلال دراسة المعنى اللغوي والاصطلاحي للقاعدة القانونية، ودراسة سياقها التاريخي والاجتماعي.
- ✓ دراسة تطبيق قاعدة قانونية معينة :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التحليلي لدراسة تطبيق قاعدة قانونية معينة، وذلك من خلال دراسة الشروط والإجراءات اللازمة لتطبيق القاعدة القانونية.
- ✓ دراسة تطور نظام قانوني معين :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التحليلي لدراسة تطور نظام قانوني معين، وذلك من خلال دراسة العوامل التي أدت إلى تطور النظام القانوني.

## المحاضرة الثانية: المنهج الوصفي

يعد المنهج الوصفي من أهم المناهج العلمية في البحث القانوني. ويعتمد هذا المنهج على دراسة ووصف الواقع القانوني، وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية. ويهدف المنهج الوصفي إلى فهم وتفسير الواقع القانوني، وذلك من خلال وصفه بدقة وموضوعية.

### تعريف المنهج الوصفي

يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه منهج علمي يهدف إلى دراسة ووصف الواقع القانوني، وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية. [1] ويشمل المنهج الوصفي مجموعة من الخطوات، منها:

- ✓ تحديد المشكلة البحثية :يتمثل الخطوة الأولى في البحث العلمي القانوني في تحديد المشكلة البحثية التي سيتم تناولها في البحث. وتتمثل المشكلة البحثية في سؤال أو قضية قانونية تتطلب الدراسة والتحليل.
- ✓ الإطار النظري :يتمثل الخطوة الثانية في البحث العلمي القانوني في بناء الإطار النظري للبحث. ويتمثل الإطار النظري في مجموعة من المفاهيم والنظريات القانونية التي سيتم استخدامها في تحليل المشكلة البحثية.
- ✓ جمع البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الثالثة في البحث العلمي القانوني في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل المشكلة البحثية. ويمكن جمع البيانات والمعلومات

---

[1] أحمد عبد الحميد سلامة، المنهج الوصفي في البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص22.

من مصادر مختلفة، مثل التشريعات والأحكام القضائية والدراسات السابقة والتقارير الإحصائية.

- ✓ تحليل البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الرابعة في البحث العلمي القانوني في تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها. ويتمثل تحليل البيانات والمعلومات في استخدام الأساليب العلمية لوصف الواقع القانوني.

أهداف المنهج الوصفي

يهدف المنهج الوصفي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، منها [1]:

- ✓ وصف الواقع القانوني :يهدف المنهج الوصفي إلى وصف الواقع القانوني بدقة وموضوعية، وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية.
- ✓ تفسير الواقع القانوني :يهدف المنهج الوصفي إلى تفسير الواقع القانوني، وذلك من خلال دراسة أسبابه ونتائجه.
- ✓ التنبؤ بالمستقبل :يهدف المنهج الوصفي إلى التنبؤ بالمستقبل القانوني، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات الحالية في الواقع القانوني.

مميزات المنهج الوصفي

يتمتع المنهج الوصفي بمجموعة من المميزات، منها:

- ✓ الدقة :يساهم المنهج الوصفي في تحقيق الدقة في نتائج البحث، وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية في وصف الواقع القانوني.
- ✓ الموضوعية :يساهم المنهج الوصفي في تحقيق الموضوعية في نتائج البحث، وذلك من خلال دراسة الواقع القانوني بشكل مستقل عن المواقف الشخصية للباحث.
- ✓ الشمولية :يساهم المنهج الوصفي في تحقيق الشمولية في نتائج البحث، وذلك من خلال دراسة الواقع القانوني من مختلف الجوانب.

---

[1] أحمد عبد الحميد سلامة، مرجع سابق، ص24.

مساوئ المنهج الوصفي :

يعاني المنهج الوصفي من مجموعة من المساوئ، منها:

- ✓ عدم إمكانية التحكم في المتغيرات :قد يكون من الصعب التحكم في المتغيرات الخارجية في البحث الوصفي، وذلك بسبب طبيعة الواقع القانوني.
- ✓ صعوبة التجريب :قد يكون من الصعب إجراء التجارب في البحث الوصفي، وذلك بسبب طبيعة الواقع القانوني.

يُعد المنهج الوصفي من أهم المناهج العلمية في البحث القانوني، حيث أنه يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، مثل وصف الواقع القانوني وتفسيره والتنبؤ بالمستقبل القانوني. ولذلك، ينبغي على الباحثين القانونيين الالتزام بالخطوات العلمية عند استخدام المنهج الوصفي في البحث القانوني، وذلك لضمان دقة وموضوعية النتائج البحثية.

تطبيقات استخدام المنهج الوصفي في البحث القانوني [1]:

- ✓ دراسة أحكام محكمة النقض في قضية معينة :يعتمد الباحث القانوني على المنهج الوصفي لدراسة أحكام محكمة النقض في قضية معينة، وذلك من خلال جمع أحكام محكمة النقض المتعلقة بهذه القضية، ثم وصفها وتحليلها.
- ✓ دراسة ظاهرة الفساد في النظام القانوني :يعتمد الباحث القانوني على المنهج الوصفي لدراسة ظاهرة الفساد في النظام القانوني، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة، ثم وصفها وتحليلها.
- ✓ دراسة تطبيق قانون معين في الواقع :يعتمد الباحث القانوني على المنهج الوصفي لدراسة تطبيق قانون معين في الواقع، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتطبيق هذا القانون، ثم وصفها وتحليلها.

## المحاضرة الثالثة: المنهج التاريخي

يعد المنهج التاريخي من أهم المناهج العلمية في البحث القانوني. ويعتمد هذا المنهج على دراسة تطور القانون عبر الزمن. ويهدف المنهج التاريخي إلى فهم القانون في سياقه التاريخي، وذلك من خلال دراسة التشريعات والأحكام القضائية والوثائق التاريخية.

---

[1] أحمد عبد الحميد سلامة، مرجع سابق، ص27.

تعريف المنهج التاريخي :

يمكن تعريف المنهج التاريخي بأنه منهج علمي يهدف إلى دراسة تطور القانون عبر الزمن، أي انه يراعى الفترات الزمانية [1] . ويشمل المنهج التاريخي مجموعة من الخطوات، منها:

- ✓ تحديد المشكلة البحثية :يتمثل الخطوة الأولى في البحث العلمي القانوني في تحديد المشكلة البحثية التي سيتم تناولها في البحث. وتتمثل المشكلة البحثية في سؤال أو قضية قانونية تتطلب الدراسة والتحليل.
- ✓ الإطار النظري :يتمثل الخطوة الثانية في البحث العلمي القانوني في بناء الإطار النظري للبحث. ويتمثل الإطار النظري في مجموعة من المفاهيم والنظريات القانونية التي سيتم استخدامها في تحليل المشكلة البحثية.
- ✓ جمع البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الثالثة في البحث العلمي القانوني في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل المشكلة البحثية. ويمكن جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة، مثل التشريعات والأحكام القضائية والدراسات السابقة والتقارير الإحصائية.
- ✓ تحليل البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الرابعة في البحث العلمي القانوني في تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها. ويتمثل تحليل البيانات والمعلومات في استخدام الأساليب التاريخية لتفسير البيانات وربطها بالإطار النظري للبحث.

أهداف المنهج التاريخي:

يهدف المنهج التاريخي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، منها:

---

[1] عقيل حسن عقيل، الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، جامعة الفاتح، طرابلس، 1992، ص16.

- ✓ فهم القانون في سياقه التاريخي :يهدف المنهج التاريخي إلى فهم القانون في سياقه التاريخي، وذلك من خلال دراسة تطور القانون عبر الزم، أو ما طرأ عليه من تطور [1].
- ✓ دراسة تطور القواعد القانونية :يهدف المنهج التاريخي إلى دراسة تطور القواعد القانونية، وذلك من خلال دراسة العوامل التي أدت إلى تطور القواعد القانونية.
- ✓ دراسة تطور النظريات القانونية :يهدف المنهج التاريخي إلى دراسة تطور النظريات القانونية، وذلك من خلال دراسة العوامل التي أدت إلى تطور النظريات القانونية.
- ✓ دراسة تطور النظام القانوني :يهدف المنهج التاريخي إلى دراسة تطور النظام القانوني، وذلك من خلال دراسة العوامل التي أدت إلى تطور النظام القانوني.

مميزات المنهج التاريخي :

يتمتع المنهج التاريخي بمجموعة من المميزات، منها:

- ✓ الدقة :يساهم المنهج التاريخي في تحقيق الدقة في نتائج البحث، وذلك من خلال استخدام الأساليب التاريخية في دراسة تطور القانون.
- ✓ الموضوعية :يساهم المنهج التاريخي في تحقيق الموضوعية في نتائج البحث، وذلك من خلال دراسة تطور القانون بشكل مستقل عن المواقف الشخصية للباحث.
- ✓ الشمولية :يساهم المنهج التاريخي في تحقيق الشمولية في نتائج البحث، وذلك من خلال دراسة تطور القانون من مختلف الجوانب.

يُعد المنهج التاريخي من أهم المناهج العلمية في البحث القانوني، حيث أنه يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، مثل فهم القانون في سياقه التاريخي ودراسة تطور القواعد القانونية والنظريات القانونية والنظام القانوني. ولذلك، ينبغي على الباحثين القانونيين الالتزام

---

[1] طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي، منشورات الاخلاف، لبنان، ط1، 2015، ص87.

بالخطوات العلمية عند استخدام المنهج التاريخي في البحث القانوني، وذلك لضمان دقة وموضوعية النتائج البحثية.

تطبيقات استخدام المنهج التاريخي في البحث العلمي القانوني [1]

- ✓ دراسة تطور قاعدة قانونية معينة :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التاريخي لدراسة تطور قاعدة قانونية معينة، وذلك من خلال دراسة التشريعات والأحكام القضائية والوثائق التاريخية التي تناولت هذه القاعدة القانونية.
- ✓ دراسة تطور نظام قانوني معين :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التاريخي لدراسة تطور نظام قانوني معين، وذلك من خلال دراسة التشريعات والأحكام القضائية والوثائق التاريخية التي تناولت النظام القانوني.
- ✓ دراسة تطور نظرية قانونية معينة :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التاريخي لدراسة تطور نظرية قانونية معينة، وذلك من خلال دراسة الأفكار والنظريات القانونية التي سبقت هذه النظرية.

**المحاضرة الرابعة: المنهج التحليلي الوصفي**

يجمع المنهج التحليلي الوصفي بين المنهج التحليلي والمنهج الوصفي. ويهدف هذا المنهج إلى تقديم وصف دقيق للواقع القانوني، وذلك من خلال استخدام الأساليب القانونية والتحليلية. ويمكن استخدام المنهج التحليلي الوصفي في دراسة مجموعة متنوعة من الموضوعات القانونية.

يعد المنهج التحليلي الوصفي من أهم المناهج العلمية في البحث القانوني. ويعتمد هذا المنهج على الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة الواقع القانوني. ويهدف المنهج التحليلي الوصفي إلى وصف الواقع القانوني بدقة وموضوعية، ثم تحليله وتفسيره.

تعريف المنهج التحليلي الوصفي [2]

---

[1] عبد الحميد الشواربي، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 105-123.

[2] محمد عبد المنعم أبو زيد، المنهج التحليلي الوصفي في البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 101-170.

يمكن تعريف المنهج التحليلي الوصفي بأنه منهج علمي يهدف إلى الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة الواقع القانوني. ويشمل المنهج التحليلي الوصفي مجموعة من الخطوات، منها:

- ✓ تحديد المشكلة البحثية :يتمثل الخطوة الأولى في البحث العلمي القانوني في تحديد المشكلة البحثية التي سيتم تناولها في البحث. وتتمثل المشكلة البحثية في سؤال أو قضية قانونية تتطلب الدراسة والتحليل.
- ✓ الإطار النظري :يتمثل الخطوة الثانية في البحث العلمي القانوني في بناء الإطار النظري للبحث. ويتمثل الإطار النظري في مجموعة من المفاهيم والنظريات القانونية التي سيتم استخدامها في تحليل المشكلة البحثية.
- ✓ جمع البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الثالثة في البحث العلمي القانوني في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل المشكلة البحثية. ويمكن جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة، مثل التشريعات والأحكام القضائية والدراسات السابقة والتقارير الإحصائية.
- ✓ تحليل البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الرابعة في البحث العلمي القانوني في تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها. ويتمثل تحليل البيانات والمعلومات في استخدام الأساليب العلمية لوصف الواقع القانوني، ثم استخدام الأساليب التحليلية لتفسيره.

أهداف المنهج التحليلي الوصفي :

يهدف المنهج التحليلي الوصفي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، منها:

- ✓ وصف الواقع القانوني :يهدف المنهج التحليلي الوصفي إلى وصف الواقع القانوني بدقة وموضوعية، وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية.
- ✓ تحليل الواقع القانوني :يهدف المنهج التحليلي الوصفي إلى تحليل الواقع القانوني، وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية.

- ✓ تفسير الواقع القانوني :يهدف المنهج التحليلي الوصفي إلى تفسير الواقع القانوني، وذلك من خلال استخدام الأساليب التحليلية.

مميزات المنهج التحليلي الوصفي:

يتمتع المنهج التحليلي الوصفي بمجموعة من المميزات، منها [1]

- ✓ الدقة :يساهم المنهج التحليلي الوصفي في تحقيق الدقة في نتائج البحث، وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية في وصف وتحليل الواقع القانوني.
- ✓ الموضوعية :يساهم المنهج التحليلي الوصفي في تحقيق الموضوعية في نتائج البحث، وذلك من خلال دراسة الواقع القانوني بشكل مستقل عن المواقف الشخصية للباحث.
- ✓ الشمولية :يساهم المنهج التحليلي الوصفي في تحقيق الشمولية في نتائج البحث، وذلك من خلال دراسة الواقع القانوني من مختلف الجوانب.

يُعد المنهج التحليلي الوصفي من أهم المناهج العلمية في البحث القانوني، حيث أنه يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، مثل وصف الواقع القانوني وتحليله وتفسيره. ولذلك، ينبغي على الباحثين القانونيين الالتزام بالخطوات العلمية عند استخدام المنهج التحليلي الوصفي في البحث القانوني، وذلك لضمان دقة وموضوعية النتائج البحثية.

تطبيقات استخدام المنهج التحليلي الوصفي في البحث القانوني [2]

- ✓ دراسة أحكام محكمة النقض في قضية معينة :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة أحكام محكمة النقض في قضية معينة، وذلك من خلال جمع أحكام محكمة النقض المتعلقة بهذه القضية، ثم وصفها وتحليلها باستخدام الأساليب التحليلية.

---

[1] عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص137-140.

[2] عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص140

- ✓ دراسة ظاهرة الفساد في النظام القانوني :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة ظاهرة الفساد في النظام القانوني، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة، ثم وصفها وتحليلها باستخدام الأساليب التحليلية.
- ✓ دراسة تطبيق قانون معين في الواقع :يعتمد الباحث القانوني على المنهج التحليلي

**المحاضرة الخامسة: المنهج الاستقرائي**

يعد المنهج الاستقرائي من أهم المناهج العلمية في البحث القانوني. ويعتمد هذا المنهج على دراسة مجموعة من الحالات الواقعية، ثم استخلاص قاعدة قانونية عامة من هذه الحالات. ويهدف المنهج الاستقرائي إلى تطوير قواعد قانونية جديدة، وذلك من خلال دراسة الواقع العملي.

تعريف المنهج الاستقرائي:

يمكن تعريف المنهج الاستقرائي بأنه منهج علمي يهدف إلى دراسة مجموعة من الحالات الواقعية، ثم استخلاص قاعدة قانونية عامة من هذه الحالات. ويشمل المنهج الاستقرائي مجموعة من الخطوات، منها:

- ✓ تحديد المشكلة البحثية :يتمثل الخطوة الأولى في البحث العلمي القانوني في تحديد المشكلة البحثية التي سيتم تناولها في البحث. وتتمثل المشكلة البحثية في سؤال أو قضية قانونية تتطلب الدراسة والتحليل.
- ✓ الإطار النظري :يتمثل الخطوة الثانية في البحث العلمي القانوني في بناء الإطار النظري للبحث. ويتمثل الإطار النظري في مجموعة من المفاهيم والنظريات القانونية التي سيتم استخدامها في تحليل المشكلة البحثية.
- ✓ جمع البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الثالثة في البحث العلمي القانوني في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل المشكلة البحثية. ويمكن جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة، مثل الدراسات السابقة والتقارير الإحصائية والتجارب العملية.
- ✓ تحليل البيانات والمعلومات :تتمثل الخطوة الرابعة في البحث العلمي القانوني في تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها. ويتمثل تحليل البيانات والمعلومات في استخدام الأساليب الإحصائية والقانونية لاستخلاص قاعدة قانونية عامة من الحالات الواقعية.

أهداف المنهج الاستقرائي:

يساهم المنهج الاستقرائي [1] في تقديم المحتوي القانوني في إطار الأهداف المهمة، منها:

- ✓ تطوير قواعد قانونية جديدة :يهدف المنهج الاستقرائي إلى تطوير قواعد قانونية جديدة، وذلك من خلال دراسة الواقع العملي.
- ✓ حل مشكلات قانونية معينة :يهدف المنهج الاستقرائي إلى حل مشكلات قانونية معينة، وذلك من خلال دراسة الواقع العملي.
- ✓ تطوير نظرية قانونية معينة :يهدف المنهج الاستقرائي إلى تطوير نظرية قانونية معينة، وذلك من خلال دراسة الواقع العملي.

مميزات المنهج الاستقرائي: [2]

يتمتع المنهج الاستقرائي بمجموعة من المميزات، منها:

- ✓ الواقعية :يساهم المنهج الاستقرائي في تحقيق الواقعية في نتائج البحث، وذلك من خلال دراسة الواقع العملي.
- ✓ البساطة :يتميز المنهج الاستقرائي بالبساطة في التطبيق، وذلك من خلال اتباعه مجموعة من الخطوات المحددة.
- ✓ التطبيقية :يتميز المنهج الاستقرائي بالتطبيقية في نتائج البحث، وذلك من خلال إمكانية تطبيقها على الواقع العملي.

مساوئ المنهج الاستقرائي:

---

[1] احمد حسين اللقاني، المناهج بين النظرية والتطبيق، دار عالم الكتب للطباعة، ط1، القاهرة، 2013، ص405.

[2] عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص126.

يعاني المنهج الاستقرائي من مجموعة من المساوئ، منها:

- ✓ صعوبة التعميم :قد يكون من الصعب تعميم نتائج البحث الاستقرائي على جميع الحالات الواقعية، وذلك بسبب وجود استثناءات على القواعد القانونية العامة.
- ✓ التحيز :قد يكون الباحث الاستقرائي متحيزًا في نتائج البحث، وذلك بسبب رغبته في الوصول إلى نتيجة معينة.

يُعد المنهج الاستقرائي من أهم المناهج العلمية في البحث القانوني، حيث أنه يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، مثل تطوير قواعد قانونية جديدة وحل مشكلات قانونية معينة وتطوير نظرية قانونية معينة. ولذلك، ينبغي على الباحثين القانونيين الالتزام بالخطوات العلمية عند استخدام المنهج الاستقرائي في البحث القانوني، وذلك لضمان دقة وموضوعية النتائج البحثية.

أمثلة على استخدام المنهج الاستقرائي في البحث القانوني

- ✓ دراسة ظاهرة جرائم القتل :يعتمد الباحث القانوني على المنهج الاستقرائي لدراسة ظاهرة جرائم القتل، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة، ثم استخلاص قاعدة قانونية عامة من هذه البيانات والمعلومات.
- ✓ دراسة أسباب ارتفاع معدل البطالة :يعتمد الباحث القانوني على المنهج الاستقرائي لدراسة أسباب ارتفاع معدل البطالة، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمعدل البطالة، ثم استخلاص قاعدة قانونية عامة من هذه البيانات والمعلومات.
- ✓ دراسة فاعلية قانون معين :يعتمد الباحث القانوني على المنهج الاستقرائي لدراسة فاعلية قانون معين، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتطبيق هذا القانون، ثم استخلاص قاعدة قانونية عامة من هذه البيانات والمعلومات.

## المحاضرة السادسة: المنهج الاستنباطي

المنهج الاستنباطي هو أحد مناهج البحث العلمي، ويعتمد على الانتقال من العام إلى الخاص [1]، أو من الكلي إلى الجزئي. ويستخدم هذا المنهج في البحوث القانونية لدراسة القواعد القانونية وتفسيرها وتطبيقها.

### خطوات المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية

يمر المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية بثلاث خطوات رئيسية هي:

- ✓ تحديد الفرضية :وهي عبارة عن حكم عام يُفترض صحته، ويُستخدم في الاستدلال على نتائج البحث.
- ✓ التطبيق :وهو عملية تطبيق الفرضية على الواقع القانوني، وذلك من خلال دراسة القواعد القانونية وتفسيرها وتطبيقها.
- ✓ الاستنتاج :وهو عملية الوصول إلى النتائج البحثية، وذلك من خلال تحليل النتائج التي تم التوصل إليها في الخطوة السابقة.

### أهداف المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية

يهدف المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- ✓ تفسير القواعد القانونية :يُستخدم المنهج الاستنباطي لتفسير القواعد القانونية، وذلك من خلال دراسة دلالاتها وآثارها.
- ✓ تطبيق القواعد القانونية :يُستخدم المنهج الاستنباطي لتطبيق القواعد القانونية، وذلك من خلال دراسة شروط تطبيقها وآثارها.
- ✓ تطوير القانون :يُستخدم المنهج الاستنباطي لتطوير القانون، وذلك من خلال دراسة مشكلاته واقتراح الحلول لها.

### مميزات المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية

---

[1] منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص25.

يتمتع المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية بمجموعة من المميزات، منها:

- ✓ الدقة :يُساعد المنهج الاستنباطي على الوصول إلى نتائج دقيقة، وذلك من خلال استخدام القواعد المنطقية في الاستدلال.
- ✓ الشمولية :يُساعد المنهج الاستنباطي على الوصول إلى نتائج شاملة، وذلك من خلال دراسة القواعد القانونية من مختلف جوانبها.
- ✓ موضوعية :يُساعد المنهج الاستنباطي على الوصول إلى نتائج موضوعية، وذلك من خلال الاعتماد على القواعد العلمية في الاستدلال.

عيوب المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية

رغم مميزات المنهج الاستنباطي، إلا أنه يعاني من بعض العيوب، منها:

- ✓ الاعتماد على الفرضية :يعتمد المنهج الاستنباطي على الفرضية في الوصول إلى النتائج، مما قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة إذا كانت الفرضية غير صحيحة.
- ✓ صعوبة تطبيقه في بعض الحالات :قد يكون من الصعب تطبيق المنهج الاستنباطي في بعض الحالات، مثل حالات عدم وجود قواعد قانونية واضحة لتفسير أو تطبيق القانون.

تطبيقات المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية

يمكن تطبيق المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية في مجموعة متنوعة من المجالات، منها:

- ✓ تفسير القوانين :يمكن استخدام المنهج الاستنباطي لتفسير القوانين، وذلك من خلال دراسة دلالاتها وآثارها.
- ✓ تطبيق القوانين :يمكن استخدام المنهج الاستنباطي لتطبيق القوانين، وذلك من خلال دراسة شروط تطبيقها وآثارها.
- ✓ تطوير القانون :يمكن استخدام المنهج الاستنباطي لتطوير القانون، وذلك من خلال دراسة مشكلاته واقتراح الحلول لها.

أمثلة على استخدام المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية

فيما يلي بعض الأمثلة على استخدام المنهج الاستنباطي في البحوث القانونية: [1]

- ✓ دراسة شروط تطبيق قاعدة قانونية معينة :يمكن استخدام المنهج الاستنباطي لدراسة شروط تطبيق قاعدة قانونية معينة، وذلك من خلال دراسة النص القانوني للقاعدة وتفسيره.
- ✓ دراسة آثار تطبيق قاعدة قانونية معينة :يمكن استخدام المنهج الاستنباطي لدراسة آثار تطبيق قاعدة قانونية معينة، وذلك من خلال دراسة النص القانوني للقاعدة وتفسيره.
- ✓ اقتراح حلول لمشكلات قانونية معينة :يمكن استخدام المنهج الاستنباطي لاقتراح حلول لمشكلات قانونية معينة، وذلك من خلال دراسة المشكلة وتحليلها واستنباط الحلول المناسبة لها.

المنهج الاستنباطي هو منهج مهم في البحوث القانونية، ويُستخدم في دراسة القواعد القانونية وتفسيرها وتطبيقها. ويتمتع المنهج الاستنباطي بمجموعة من المميزات، لكنه يعاني من بعض العيوب التي يجب مراعاتها عند استخدامه.

## المحاضرة السابعة: المنهج المقارن

### تعريف المنهج المقارن

المنهج المقارن هو منهج علمي يهدف إلى دراسة القوانين والأنظمة القانونية المختلفة، وذلك بهدف الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بينها، وبيان أسباب هذه الاختلافات، وتوظيف هذه النتائج في إثراء المنظومة القانونية المحلية. كما ذكر الدكتور أحمد فتحي سرور أن "المنهج المقارن يمكن أن يساهم في تطوير المنظومة القانونية المحلية، وذلك من خلال دراسة الأنظمة القانونية الأخرى، واقتباس الأفكار والحلول القانونية الناجحة منها"[2]

### خطوات المنهج المقارن

---

[1] عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص140

[2] أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 275.

يمر المنهج المقارن في البحوث القانونية بثلاث خطوات رئيسية [1]، هي

- ✓ تحديد المشكلة البحثية :وهي عبارة عن سؤال أو قضية قانونية تتطلب الدراسة والتحليل.
- ✓ جمع البيانات والمعلومات :وهي عملية جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنظمة القانونية المختلفة، والتي يمكن أن يتم من خلال مصادر مختلفة، مثل:
  - ✓ القوانين والأنظمة القانونية الصادرة في الدول المختلفة.
  - ✓ الأحكام القضائية الصادرة في الدول المختلفة.
  - ✓ الأبحاث والدراسات القانونية.
- ✓ التحليل والمقارنة :وهي عملية تحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها، وذلك بهدف الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الأنظمة القانونية المختلفة.

أهداف المنهج المقارن

يهدف المنهج المقارن إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- ✓ تطوير المنظومة القانونية المحلية :يمكن استخدام المنهج المقارن لتطوير المنظومة القانونية المحلية، وذلك من خلال دراسة الأنظمة القانونية المختلفة، واقتباس الأفكار والحلول القانونية الناجحة منها.
- ✓ حل المشكلات القانونية :يمكن استخدام المنهج المقارن لحل المشكلات القانونية، وذلك من خلال دراسة الأنظمة القانونية المختلفة، وبيان كيفية حل هذه المشكلات في تلك الأنظمة.
- ✓ إثراء المنظومة القانونية :يمكن استخدام المنهج المقارن لإثراء المنظومة القانونية، وذلك من خلال دراسة الأنظمة القانونية المختلفة، وبيان الأفكار والحلول القانونية الجديدة التي يمكن إضافتها إلى المنظومة القانونية المحلية.

---

[1] محمد عبد الله الشريف، مدخل إلى مناهج البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 133

مميزات المنهج المقارن

يتمتع المنهج المقارن بمجموعة من المميزات، منها [1]:

- ✓ الشمولية :يتميز المنهج المقارن بالشمولية، وذلك من خلال دراسة الأنظمة القانونية المختلفة، مما يساهم في الوصول إلى نتائج شاملة.
- ✓ الموضوعية :يتميز المنهج المقارن بالموضوعية، وذلك من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات الواقعية، مما يساهم في الوصول إلى نتائج موضوعية.
- ✓ الواقعية :يتميز المنهج المقارن بالواقعية، وذلك من خلال دراسة الأنظمة القانونية التي يتم تطبيقها في الواقع، مما يساهم في الوصول إلى نتائج واقعية.

عيوب المنهج المقارن

يعاني المنهج المقارن من مجموعة من العيوب، منها:

- ✓ التعقيد :قد يكون المنهج المقارن معقدًا، وذلك بسبب الحاجة إلى جمع وتحليل كمية كبيرة من المعلومات والبيانات.
- ✓ الوقت والجهد :قد يتطلب المنهج المقارن الكثير من الوقت والجهد، وذلك بسبب الحاجة إلى جمع وتحليل المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة.

تطبيقات المنهج المقارن

يمكن تطبيق المنهج المقارن في البحوث القانونية في مجموعة متنوعة من المجالات، منها:

- ✓ القضاء :يمكن استخدام المنهج المقارن في القضاء، وذلك من خلال دراسة الأحكام القضائية الصادرة في الدول المختلفة، وذلك بهدف الوصول إلى أفضل الحلول القانونية.
- ✓ التشريع :يمكن استخدام المنهج المقارن في التشريع، وذلك من خلال دراسة الأنظمة القانونية المختلفة، وذلك بهدف تطوير المنظومة القانونية المحلية.

---

[1] جابر جاد ناصر، أصول وفنون البحث العلمي دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 2005، ص44.

- ✓ التعليم القانوني :يمكن استخدام المنهج المقارن في التعليم القانوني، وذلك من خلال دراسة الأنظمة القانونية المختلفة، وذلك بهدف إثراء المعارف القانونية للطلاب.

أمثلة على استخدام المنهج المقارن في البحوث القانونية

فيما يلي بعض الأمثلة على استخدام المنهج المقارن في البحوث القانونية:

- ✓ دراسة أحكام القضاء الدستوري في الدول المختلفة :يمكن استخدام المنهج المقارن لدراسة أحكام القضاء الدستوري في الدول المختلفة، وذلك بهدف الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الأحكام، وتوظيف هذه النتائج في إثراء المنظومة القانونية المحلية. [1]
- ✓ دراسة قوانين حماية البيئة في الدول المختلفة :يمكن استخدام المنهج المقارن لدراسة قوانين حماية البيئة في الدول المختلفة، وذلك بهدف الكشف عن أفضل الممارسات الدولية في مجال حماية البيئة، وتوظيف هذه النتائج في تطوير تشريعات حماية البيئة المحلية [2].
- ✓ دراسة أنظمة العدالة الجنائية في الدول المختلفة :يمكن استخدام المنهج المقارن لدراسة أنظمة العدالة الجنائية في الدول المختلفة، وذلك بهدف الكشف عن أفضل الممارسات الدولية في مجال العدالة الجنائية، وتوظيف هذه النتائج في تطوير منظومة العدالة الجنائية المحلية.

[1] محمد عبده، المنهج المقارن في القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 1951، ص 27

[2] كمال عبد الحميد زكي، المدخل إلى المنهج المقارن في القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 172

## خاتمة

تُعد المنهجية العلمية القانونية أداة مهمة للباحث القانوني، تساعده على الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة في مجال القانون. ولذلك، لا بد من أن يتقن الباحث القانوني المنهجية العلمية، ويفهم مبادئها وقواعدها، حتى يكون قادرًا على إجراء بحث علمي قانوني متميز.

ويمكن القول إن المنهجية العلمية القانونية هي مجموعة الأساليب والخطوات التي يتبعها الباحث القانوني لدراسة ظاهرة قانونية معينة، وتحليلها، وتفسيرها، وتقديم نتائج البحث بطريقة منطقية وعلمية. وتتعدد مناهج البحث العلمي القانونية، إلا أن هناك مجموعة من الخطوات الأساسية التي تشترك فيها جميع مناهج البحث العلمي القانونية، وهي: تحديد المشكلة القانونية، وجمع المعلومات القانونية، وتحليل المعلومات القانونية، وصياغة النتائج القانونية.

وفيما يلي ملخص للنقاط الرئيسية التي تم تناولها في هذا العرض:

- ✓ المنهجية القانونية هي مجموعة من الأساليب والخطوات التي يتبعها الباحث القانوني لدراسة ظاهرة قانونية معينة.
- ✓ تتعدد مناهج البحث القانوني، إلا أن هناك مجموعة من الخطوات الأساسية التي تشترك فيها جميع المناهج، وهي: تحديد المشكلة القانونية، وجمع المعلومات القانونية، وتحليل المعلومات القانونية، وصياغة النتائج القانونية.
- ✓ أهمية المنهجية القانونية تكمن في أنها تساعد الباحث القانوني على الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة، مما يساهم في تطوير المعرفة القانونية، وتحسين آليات تطبيق القانون.

وأخيرًا، يمكن القول أن مقياس المنهجية القانونية هو مقياس مهم خاصة بالنسبة لسنة أولى ماستر، حيث يساهم في تعريف الطالب بالمنهجية القانونية، وتدريبه على استخدامها في إجراء البحوث القانونية. واخرا دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع مرتبة وفق الترتيب الأبجدي

.1أبو القاسم أحمد الغزالي، الوجيز في مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010.

.2أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، ط9، 2008.

.3أحمد عبد الحميد حسين، أصول البحث العلمي، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996.

.4أحمد عبد الحميد حسين، أصول البحث العلمي أصول البحث العلمي، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1996.

.5أحمد عبد الحميد سلامة، المنهج الوصفي في البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.

.6أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

.7أحمد حسين اللقاني، المناهج بين النظرية والتطبيق، دار عالم الكتب للطباعة، ط1، القاهرة، 2013.

.8أحمد عاطف، مهارة البحث القانوني، دار الفكر العربي، ط1، 2015.

.9إيمان فاضل السامري، تعلم نظم المعلومات الإدارية، دار الصفا، عمان، الأردن، 2004.

.10جابر جاد ناصر، أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 2005.

.11حمد أمين عزب، التفكير القانوني، دار الكتاب الجامعي، الطبعة2، 2022.

.12رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، دار الفكر، سوريا، ط1، 2000.

.13زكي كمال عبد الحميد، المدخل إلى المنهج المقارن في القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

.14سعيد ربيع محمد، أسس البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 170-171.

.15طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي، منشورات الاخلاف، لبنان، ط1، 2015.

.16عبد الله محمد الشامي، أصول منهج البحث العلمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2012.

.17عبد الحميد الشواربي، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

.18عبد الرحمن محمد العساف، مناهج البحث العلمي، دار النشر الجديدة، عمان، 2012.

.19عبد العزيز سرحان، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018،.

.20عقيل حسن عقيل، الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، جامعة الفاتح، طرابلس، 1992.

.21محمد أحمد عبد الكريم، البحث العلمي في التخصصات القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

.22محمد عبده، المنهج المقارن في القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 1951.

.23محمد عبد الله زيدان، منهجية البحث العلمي في القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022...

24محمد عبد اللطيف، فهم القانون :مقدمة سهلة للقانون والقانون الجنائي والقانون المدني، دار النهضة العربية، ط1، 2018.

26 محمد عبد الله الشريف، مدخل إلى مناهج البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

الفهـرس


| | |
|---|---|
| مقدمة | 01 |
| المحور الأول: مفهوم البحث العلمي | 03 |
| المحاضرة الأولى: مقدمة في البحث العلمي القانوني | 03 |
| المحاضرة الثانية: جمع المعلومات وتبويبها | 11 |
| المحاضرة الثالثة: القراءة | 18 |
| المحاضرة الرابعة: الإشكالية | 23 |
| المحاضرة الخامسة: تقسيم الموضوع | 31 |
| المحاضرة السادسة: الاقتباس. | 36 |
| المحاضرة السابعة: التهميش. | 37 |
| المحاضرة الثامنة: الأمانة العلمية | 38 |
| المحاضرة الثامنة: المعرفة العلمية | 39 |
| المحور الثاني: مناهج البحث العلمي | 41 |
| المحاضرة الأولى: المنهج التحليلي. | 42 |
| المحاضرة الثانية: المنهج الوصفي. | 44 |
| المحاضرة الثالثة: المنهج التاريخي | 47 |
| المحاضرة الرابعة: المنهج التحليلي الوصفي | 49 |
| المحاضرة الخامسة: المنهج الاستقرائي | 52 |
| المحاضرة السادسة: المنهج الاستنباطي | 56 |
| المحاضرة السابعة: المنهج المقارن | 58 |
| الخاتمة | 62 |
| قائمة المصادر والمراجع | 63 |
| فهرس المحتويات | 66 |